التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN: 2382-2643

حكومة المشيشي تتبع سياسة الجباية وتسليم البلاد للأجنبي

(..إنّ شانئك هو الأبتر) إلى الحبيب المصطفى في ذكرى مولده العطرة

التحرير — الاحد 8 ربيع الأول 1442هـ الموافق لـ 25 أكتوبر 2020 م العدد 313 الثمن 700م — التحرير

الرئيس قيس سعيّد يُمالئُ أعداءنا ويتخاذل عن نُصرة نبيّنا

الديمقراطية التوافقية: مزيد من الأزمات والمشاكل

الانتخابات الأمريكية 2020

أمريكا تلغي السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب

كلمة العدد

فرنسا الصليبيّة المريضة تعلن الحرب على الإسلام

ستُهزم فرنسا، وسيلبس عملاؤها وأذنابها لبوس الذلّ والهوان

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

ليست هذه المرّة الأولى التي يفتح فيها ملف الإسلام في فرنسا، وتكون فيها الجالية المسلمة ضحية فشل المنظومة السياسية في فرنسا وبروز عدم قدرتها على إيجاد الحلول لمشكلات البلاد؛ فقد حدث أكثر من مرّة أن استعملت ورقة الإسلام والمسلمين لكسب الأصوات في الانتخابات، والهاء الشعب عن المشكلات، وإثارة العصبيّة والحميّة لمبدأ الجمهورية العلمانية الديمقراطية بعد أن بان عواره وانكشف عجزه وفساده.

ولكنّ فرنسا هذه المرّة غير فرنسا التي عهدناها من قبل؛ فهي تتصرّف بلا عقل ولا سياسة ولا ديبلوماسية، تتصرّف كالموتور بدافع الحقد وبأسلوب متعجرف متكبّر متغطرس. فرنسا هذه المرّة تتحدّى المسلمين في العالم كلّه وهي تعلم أنّهم على أبواب الاحتفال بمولده، وتصرّ بكل عنجهية على نشر الصور المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم موجّهة رسالة داخلية إلى المسلمين بأنّ دينهم لا قيمة له ولا مكان له في فرنسا، ومن أراد العيش هنا فعليه أحبّ أم كره التخلي عن إسلامه. وفرنسا هذه المرّة تنتقم من المسلمين في فرنسا كردّ فعل على فشلها في مناطقهم وبلدانهم وآخرها مالي، ولهذا بلغت بها هذه المرّة الوقاحة منتهاها.

تعلم فرنسا أنّ الحكام خونة لن يردوا الفعل، وتعلم فرنسا أنّ الشعوب مستضعفة لن ترد الفعل، وإذا ردّت الفعل فلن يكون مؤثّرا، ولكن ما لا تعلمه فرنسا أنّ الأيام دول، و{إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا}.

وإذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال النار فيما جاورت * ما كان يعرف طيب عرف العود

فهذه الحرب التي تخوضها فرنسا الآن ضدّ الإسلام وضدّ الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ليست إلّا علامة من علامات فشل النظام الرأسمالي العلماني، وستكون دافعا لطائفة من غير المسلمين للتعرّف على الإسلام واعتناقه، كما ستكون دافعا للمسلمين للتمسّك بالإسلام. وإنّ المسلمين كلّما جرّبوا الغرب وخبروه أدركوا إدراكا يقينيا أنّه لا يمكن أن يكون يوما ما متسامحا معهم محبّا لهم راغبا في الخير لهم. وصدق الله العظيم القائل في كتابه الكريم: {وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ}.

ولقد شاء الله سبحانه وتعالى أن تتزامن ذكرى مولد النبي صلى الله عليه وسلم بإعلان فرنسا شنّ حملة تشويه وإساءة لرسولنا الأكرم صلى الله عليه وسلم، وكأنّ الزمن قد استدار لتكون ذكرى مولده هذه المرّة مذكّرة حقيقة بالإرهاصات الأولى التي سبقت مولده مبشّرة بنبوته قبل مجيئه، وقد لخّصها البوصيري في قوله رحمه الله:

أبـانَ مولدُهُ عن طيـب عنصره يـا طيبَ مُبتـدَا منه ومُختَتَـم

يـومٌ تفرّسَ فيـه الفُرسُ أنّهـمُ قـد أُنـذِروا بحُلول البُؤس والنّقَم

وبـاتَ إيوانُ كسـرى وهْوَ مُنْصدِعٌ كشَـمل أصحاب كسـرى غيرَ ملتئم

فالعالم اليوم يشهد الحوادث الجسام والبلايا العظام، والنظام العالمي يتهاوى، والأمّة الإسلامية مظلومة مكلومة ولا خلاص لها إلا بالإسلام، فنسأل الله تعالى أن ينصر نبيه ودينه وأن يعيد المسلمين إلى سابق عزّهم.

وختاما، نذكّر فرنسا وأذنابها في بلادنا، بواقعة تاريخية: «قامت فرنسا، أيام احتلالها للجزائر، بتجربة عملية من أجل القضاء على القرآن في نفوس شباب الجزائر، فقامت «بانتقاء عشر فتيات مسلمات جزائريات، أدخلتهنّ الحكومة الفرنسية في المدارس الفرنسية، وألبستهنّ الثياب الفرنسية، ولقنتهنّ الثقافة الفرنسية، وعلمتهنّ اللغة الفرنسية، فأصبحن كالفرنسيات تماما. وبعد أحد عشر عاماً من الجهود، هيأت لهنّ حفلة تخرج رائعة، دعي إليها الوزراء، والمفكرون، والصحفيون...ولما ابتدأت الحفلة، فوجيء الجميع بالفتيات الجزائريات يدخلن بلباسهنّ الإسلامي الجزائري ... فثارت ثائرة الصحف الفرنسية وتساءلت: ماذا فعلت فرنسا في الجزائر إذن بعد مرور مائة وثمانية وعشرين عاماً!؟ أجاب لاكوست، وزير المستعمرات الفرنسي: «وماذا أصنع إذا كان القرآن أقوى من فرنسا؟!» (نقلا عن كتاب: (قادة الغرب يقولون: دمّروا الإسلام أبيدوا أهله)، للأستاذ جلال العالم، ص35).

ونحن اليوم نقول: نعم، القرآن أقوى من فرنسا، والإسلام باق لم ولن يندثر، وإذا عجزت فرنسا عن غلبته زمن الانحطاط والاستعمار فهل ستغلبه اليوم وملايين المسلمين يتحسّسون طريق نهضتهم به ويرون فيه سبيل صحوتهم وعزّتهم؟! ستقام الخلافة الإسلامية بإذن الله تعالى، وستهزم فرنسا، وسيلبس أعوانها وعملاؤها وأذنابها لبوس الذلّ والهوان.

(سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ (45) بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ (46) إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ (47) (سورة القمر)

وللمسلمين نقول،

(أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُمْ ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ).

ياسين بن علي

بيان صحفي

في الوقت الذي تشن فيه فرنسا حملة شرسة ضد المسلمين وضد نبيّهم ودينهم، استقبل الرئيس قيس سعيّد، يوم الخميس 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020م بقصر قرطاج وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، دون أن ينبس ببنت شفة عن إساءة الرئيس ماكرون للإسلام، ودون أن يستنكر حملة الاستهزاء بنبي الهدى محمد ﷺ، ودون أن يُندّد بالاعتداءات المتكررة على المسلمين في فرنسا والتضييق على ممارستهم لدينهم وشعائرهم!

ولم يكتف الرئيس بتخاذله عن نصرة نبينا محمد ﷺ ونصرة الإسلام والمسلمين، بل شنّ هجوما شديدا على الشاب الشيشاني المسلم الذي غضب لنبيّه ووصف عمله بـ(الإرهابي)! وطالب بضرورة تعزيز التعاون مع فرنسا لمكافحة الإرهاب والتطرف، فجعل من فرنسا العدوّة الحاقدة التي استهزأت بنبيّنا واستعمرت بلادنا وفتكت بأهلنا واغتصبت نساءنا ونهبت ثرواتنا، جعل منها ضحية بحيث يجب التعاون معها ضد (الإرهابيين) من المسلمين!!! وإنّا لنتساءل لماذا لم يُعرّج الرئيس قيس سعيّد أثناء زيارته لباريس في 22 حزيران/يونيو الماضي على متحف الجماجم البشرية (متحف الإنسان!) الذي تعرض فيه فرنسا الحاقدة رؤوس المسلمين الذين قتلتهم وقطّعت رؤوسهم زمن الاحتلال البغيض حتى يدرك الإرهاب الفرنسي على أصوله؟! ألم يسمع بملايين الشّهداء الذين قتلتهم فرنسا الصليبية في الجزائر الحبيبة؟! ألا يرى جرائم فرنسا بمالي وتآمرها على أهلنا في ليبيا؟! ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾، فقيس سعيد الذي بيض صفحة الاستعمار الفرنسي في تونس ووصفه بمعاهدة حماية، لا يمكن أن ينتصر لدينه ونبيّه وأمته.

أيها الأهل في تونس:

ما كان لهذا الوزير الفرنسي أن يطأ بلادنا بعدما ذمّ رئيسه ديننا وبلادنا وثورتنا إلا من تخاذل حُكّامنا، وما كان لفسّاق فرنسا وأراذلها أن يستهزئوا بنبيّنا ويتجرؤوا على ديننا لو كان للمسلمين خليفة، ويكفي أن نُذكّر بما جرى في 1890م حين قام الكاتب الفرنسي مارك دي باريس بكتابة سيناريو لمسرحية تعرض على خشبة مسرح كوميديا فرانسيس، وفيها إساءة لرسول الله محمد ﷺ، فقام حينها الخليفة عبد الحميد الثاني رحمه الله بمنع عرضها بمجرد رسالة تهديد أرسلها لفرنسا التي امتثلت صاغرة، والله نسأل أن يكرمنا بقيام الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة حتى ننسي فرنسا وساوس الشيطان.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾

حين تصبح "الكورونا" ملاذ الدولة الآمن

حسن نوير

ظهر دون سابق إنذار. أربك الدول الكبرى قبل الصغرى. دراسات عديدة وآراء مختلفة لم تصل إلى معرفة هويته بالكامل. هذا يهون وذاك يهول. تقول الإحصائيات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية بأن ضحاياه تخطى عددهم المليون والمصابون تجاوزوا عتبة 40 مليون. مئات الآلاف في العالم اجبروا على الالتحاق بصفوف العاطلين عن العمل، وهناك تقديرات تشير إلى فقدان 165 ألف شخص لوظائفهم في تونس بسبب الموجة الأولى لفيروس كورونة والرقم مرشح إلى الارتفاع خلال الموجة الثانية والتي تجابهها الدولة الآن بإجراءات تختلف إلى حد ما عن تلك التي اتخذتها أثناء الموجة الأولى لفيروس كوفيد 19.

ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة أثناء عودة الفيروس للانتشار فرض حظر التجول الليلي في عدة ولايات مع منع صلاة الجمعة وإقرار العمل بنظام الحصة الواحدة والتقليص من ساعات العمل، كما تم منع انتصاب الأسواق الأسبوعية وإجبار المقاهي والمطاعم على رفع الكراسي ثم تم التراجع عن هذا القرار واستبداله باستغلال 30 بالمائة من طاقة استيعاب المقهى أو المطعم وقد وقع استثناء الحانات من هذا الإجراء. هذه هي وبصفة عامة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمجابهة فيروس كورونا إلى حد الآن وحسنا فعلت حين لا زمت الصمت هذه المرة وأراحتنا من نشازها المتمثل في العزف على وتر مساعدة الفئات الهشة والمعوزين وكل من يعاني الفاقة، كما أراحت المسنين والعجزة من الوقوف لساعات طويلة أمام المعتمديات ومكاتب البريد طمعا في الحصول على منحة وعدتهم بها الدولة بسبب الجائحة ولم ينالوا غير الإرهاق وإراقة ماء الوجه وميكرفونات وسائل الإعلام.

احتجبت الطوابير واختفى التدافع وعاد المحتاجون والعاطلون عن العمل والمرضى غير القادرين على توفير الدواء لأمراضهم المزمنة التي يفوق عمرها عمر جائحة كورونا بعشرات السنين وعاد معهم الذين يعيشون منذ عقود تحت وطأة العطش ولم توفر لهم الدولة يوما قطرة ماء تختلف عن ذلك الماء الذي يتقاسمون شربه مع الدواب والحيوانات البرية وربما كرهته وتجنبته وشربه أناس لم تعاملهم الدولة بوصفهم بشر. عاد أولئك الذين يحلمون بقضاء ولو ليلة واحدة تحت سقف وأربع جدران تقيهم لسعات البرد ولهيب الشمس، ولم تفكر الدولة ولو مجرد التفكير في أن توفر لهم مساكن تأويهم كما تأوي باقي البشر. كل هؤلاء عادوا أدراجهم حيث اعتادت الدولة أن يكونوا، فهي هذه المرة لم تعلن عن منح أو مساعدات تجعلهم يغادرون مواقعهم فهي الآن منشغلة بمحاربة جائحة كورونا والتي بفضلها تذكرتهم الدولة مع الإطلالة الأولى لهذا الوباء وللسبب نفسه تشيح عنهم بوجهها وتدير لهم ظهرها، إذ لا تجد اليوم الوقت ولا الإمكانيات لتحسن عيشهم وتمنحهم بعضا من الحياة الكريمة. لقد أجلت المؤجل وعطلت المعطل وغيبت ما هو غائب منذ حصولها على الاستقلال المزعوم بتعلة أن فيروس كوفيد 19 أخذ منها كل طاقاتها ولولاه لحولت الجحيم الذي رمانا فيه نظامها الوضعي إلى نعيم مقيم. ولم يقتصر الأمر على المآسي المستجدة والتي تتفاقم كل يوم بل كل ساعة في ظل هذه الدولة بل علقت كل آثامها السابقة على شماعة وباء كوفيد 19 المستجد. المستشفيات اليوم ترزح تحت نير انعدام التجهيزات والأدوية والإطارات الطبية وشبه الطبية وباختصار هي تشبه إلى حد كبير الإسطبلات المهجورة، والحقيقة أنها على هذا الحال منذ عقود لكنهم اتهموا زورا وكذبا الكورونا التي فاجأتهم وتحدت جودة ما تقدمه الدولة من خدمات صحية للناس واستدلوا على صدق اتهامهم لهذا الفيروس بما حصل في بلدان كإيطاليا وفرنسا واسبانيا بل حتى في الولايات المتحدة التي عجزت مستشفياتها عن استيعاب كل مرضى الكورونا، وبالطبع الأمر لا يستحق التوضيح فالمقارنة لا تستقيم البتة والبون شاسع بين قطاع صحتهم وصحتنا ولا يحتاج لتوضيح. فكلنا يتذكر فاجعة قسم الولدان بمستشفى "وسيلة برقيبة" بسبب غياب العناية اللازمة في غرف الإنعاش مما أدى إلى هلاك 11 رضيعا دفعة واحدة ومع حلول جائحة كورونا تفاقمت الأزمة بل الأصح تعرت بالكامل فعدد أسرة الإنعاش لا يتعدى 95 سريرا بالمستشفيات العمومية و100 سرير بالمصحات الخاصة، أرقام أقل ما يقال عنها أنها دليل على أن هذه الدولة دولة تهميش بامتياز ولا تقيم لرعاياها، وزنا وما صرح به مؤخرا وزير الصحة يؤكد على أنها فعلا دولة العبث والاستهتار، حيث أعلن على عزم الدولة الترفيع في أسرة الإنعاش من 95 سريرا في القطاع العمومي إلى 220 سريرا وفي القطاع الخاص من 100 إلى 200 وكأننا في بلد تعداد سكانه بالعشرات، وحتى وإن كنا كذلك فطبيب الإنعاش يجب أن تكون مدة تكوينه لا تقل عن 10 سنوات، فعند زيادة أسرة الإنعاش يجب أن يكون هناك إطار طبي وشبه طبي له مؤهلات خاصة وهذا غير متوفر حاليا فالممرض الذي يعمل في قسم الأمراض الصدرية مثلا لا يمكنه أن يعمل في قسم الإنعاش لأن هذا القسم لديه خصوصية ويتطلب تكوينا في الإنعاش وهو ما ينسحب أيضا على أطباء الإنعاش وهذا ما أهملته الدولة فإلى جانب إهمالها للتكوين والرسكلة أجبرت العديد من أصحاب الاختصاص على الهجرة والفرار من الوضع البائس الذي فرضته عليهم.

وبما أن جائحة كورونا جائحة غزت العالم بأسره ولا يمكن لأحد مجادلة الدولة في هذا الأمر وسعت من دائرة تحججها بها وتعليق فشلها القديم والجديد على شماعة كورونا فمثلا هي أهملت مع سابقية القصد والترصد قطاعا استراتيجيا وهو قطاع الفلاحة فمنذ عقود والدولة بسياستها الرعناء تعرض الأمن الغذائي للخطر وحسبنا الاستدلال بجريمة الإلقاء بأطنان القمح في العرى ومن بعده محصول الزيتون والتمور وغيرها من المواد التي وضعتها الدولة زمن الوفرة في قبضة التلف لتضمن لأرباب المال والنفوذ فرص التوريد وتعمق من جراح الفلاح والمستهلك على حد السواء، وها هي اليوم تواصل السير في نفس الاتجاه فقطاع المواشي مهدد بالفناء بسبب وباء فتاك يعرف بمرض "اللسان الأزرق" الذي تفشى بشكل مفزع في قطعان الأغنام والأبقار والسبب إحجام الدولة على توفير اللقاح الواقي من هذا الوباء والذريعة التي تقدمها الدولة هو انشغالها بمجابهة فيروس كورونا والحال أنها امتنعت عن توفير اللقاح الذي يضمن سلامة المواشي منذ سنة 2018 وبهذا تكون قد وفقت في سياستها التدميرية لقطاع الفلاحة وتهديد أمننا الغذائي علما أنها لم توفر إلى حد الآن البذور والأسمدة وتسببت في تأخير انطلاق موسم الزراعات الكبرى، تفعل كلّ هذا ولسان حالها يشكر ويثني على فيروس كورونا الذي حولته إلى كثيب رملي تدس فيها عجزها وفشلها، بل وخياناتها المتواصلة.

بالرغم من الوضع المفزع للاقتصاد التونسي، حكام تونس يستنكفون عن مشروع الخلافة

د. الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير بولاية تونس

اعترف رئيس الحكومة في أول حوار له على الإذاعة الوطنية يوم الأحد 18 أكتوبر 2020 بأن الوضعية المالية العمومية صعبة جدا وبأن الحلول لا بد أن تكون من خارج الصندوق، وهو ما أكده وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار التونسي علي الكعلي يوم الإثنين 19 أكتوبر 2020 بقوله أن الوضع الحالي في البلاد يتطلب اتخاذ قرارات لم تعرفها تونس من قبل، في ظل نسبة انكماش للاقتصاد في حدود 8 بالمئة العام الجاري ونسبة عجز في حدود 14 بالمئة في ميزانية 2020، وفي وقت تحتاج فيه الدولة إلى تعبئة مالية ضرورية لا تقل عن 11 مليار دينار في شكل قروض حسب قوله، حيث ينتظر أن يصل حجم الدين العمومي في نهاية سنة 2020 إلى 100 مليار دينار وهو رقم مرعب يعادل 90 بالمائة من الناتج الداخلي الخام تقريبا. وكان مسؤول في الحكومة صرح الجمعة 16 أكتوبر 2020 لرويترز بأن احتياجات البلاد من الاقتراض في العام المقبل تقدر بنحو 19.5 مليار دينار منها 16.5 مليار دينار قروض أجنبية وهو ما لم تجرؤ أي حكومة سابقة على اقتراضه.

المبادرة الحكومية لتعبئة الموارد

ولتعبئة الموارد المالية وسد النقص في ميزانيتي 2020 و2021، قال رئيس الحكومة بأن ذلك سيتم من خلال مواصلة الإصلاح الجبائي والاقتراض من الجهات المانحة، مؤكدا في هذا الخصوص بأن لا مناص من مراكمة علاقة الثقة مع هذه الجهات ويقصد بها المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع إمكانية الالتجاء للبنك المركزي لتوفير السيولة اللازمة وما يمكن أن يترتب عن ذلك من تضخم (5.6٪ حاليا) و تآكل في المقدرة الشرائية للناس، باعتبار أن ضخ أوراق نقدية في السوق بدون زيادة في ثروة البلاد سيؤدي بالضرورة إلى غلاء الأسعار وسرقة مدخرات الناس النقدية.

وبالرغم من تأكيد المشيشي ووزير ماليته بأن الحل لا بد أن يكون غير مسبوق ومن خارج الصندوق أي مخالف لما اعتادت عليه الحكومات السابقة إلا أن سياسة الجباية والتداين والتضخم التي يسيرا حسبها هي عين الآليات المتبعة سابقا وهي جزء من النظام الرأسمالي الذي أوصل البلاد إلى الإفلاس الغير معلن، فالإصلاح الجبائي سيؤدي إلى إثقال كاهل الشعب التونسي المسلم بالضرائب وهو جزء من أملاءات صندوق النقد الدولي اتبعها رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد وكانت سببا في احتجاجات جانفي 2018.

أما سياسة الاقتراض من المؤسسات المالية فهي سياسة قديمة اتبعها بورقيبة وبن علي واشتدت وتيرتها بعد الثورة، فقد درجت الحكومات المتعاقبة على إتباع سياسة التداين من المؤسسات المالية الدولية كخيار استراتيجي، حيث صرح بذلك وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي السابق زياد العذاري بمجلس النواب في 28 جويلية 2018 عندما دعى النواب المشككين في الاقتراض إلى تقديم حلول غير التوجه إلى الاقتراض، وهو ما أكده في 17 جويلية 2019 رضا شلغوم وزير المالية السابق في حكومة يوسف الشاهد أثناء مصادقة مجلس النواب على قرض تم الاتفاق عليه مسبقا بقوله « مافماش حل كان نتسلفو»، أي ليس هناك حل أمام تونس سوى الاقتراض، أما حكومة إلياس الفخفاخ فقد بدأت حكمها بعقد اتفاقا مع صندوق النّقد الدّولي ضمن «برنامج كورونا» للحصول على مبلغ يتجاوز 400 مليون دولار، وأعلنت حكومته يوم 10 أفريل 2020 على موافقة الصندوق منحها قرضا بقيمة 743 مليون دولار، وبالنسبة للحكومة الحالية فقد وقعت عدد من اتفاقيات التمويل مع الوكالة الفرنسية للتنمية بحضور مسؤولين من الطرفين وعلى رأسهم هشام المشيشي رئيس الحكومة والفرنسي جون ايف لودريان وزير الشؤون الأوروبية الخارجية. ويقدر القرض بـ350 مليون أورو يقع استلامها على مدار ثلاث سنوات. والحكومة تستعد للدخول في محادثات مع صندوق النقد الدولي الذي أبدى استعدادا لإقراض تونس إذا التزمت بالإصلاحات الكبرى التي اتبعها رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد.

خطر القروض الأجنبية

والخطر الذي يكمن في هذه القروض هو أنها الوسيلة المعتمدة لإحكام القبضة على اقتصاديات الدول الضعيفة، فالدول الاستعمارية تفتح لك شاهية التداين حتى تتراكم الديون وتصبح مبالغ ضخمة تعجز البلاد عن تسديدها، فيبدأ تدخل الدول المقرِضة إما مباشرة أو عن طريق المؤسسات المستخدَمة في الإقراض، ويجري فرض برنامج للتصحيح الاقتصادي يتضمن شروطاً مهلِكة مثل تخفيض سعر العملة، وتقليص الإنفاق الحكومي، وخصخصة المشاريع العامة، وتعويم أسعار العديد من السلع، ورفع الرسوم على بعض المواد والخدمات مثل المحروقات والمياه والكهرباء، وفرض ضرائب جديدة، وغيرها من الإجراءات التي تجعل اقتصاد البلد والسياسة المالية فيه في قبضة الدول المقرِضة.

ويكفي في هذا الخصوص أن نرجع إلى قانون الاستثمار وقانون استقلالية البنك المركزي لنعرف حجم الكوارث التي ترتبت عما يسمى بالإصلاحات الكبرى التي فرضها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي على حكومة الشاهد السابقة.

الأجراءات غير المسبوقة؟؟؟

وبما أن نفس السياسة هي المتبعة في تعبئة موارد الدولة المالية، فماذا يقصد رئيس الحكومة ووزير ماليته بالإجراءات الغير مسبوقة؟!

يظهر من تصريحات رئيس الحكومة ووزير المالية أن الحكومة ستطمع في جيوب الناس لتسلبهم أموالهم وتزيدهم فقرا على فقرهم بما يسمى الإصلاح الجبائي، فبالإضافة للضرائب الغير مباشرة على الاستهلاك وضريبة الدخل التي تطال الفقراء، فإن الحكومة ستطمع في المزيد لتطال يدها أصحاب المهن الحرة حتى المساكين الذين يبيعون الخبز على الطرقات وأمام المساجد.

كما يمكن للحكومة أن تلتجئ إلى تدابير خفض الدعم التي يشترطها صندوق النقد الدولي لاستئناف المحادثات التي توقفت في شهر جويلية بسبب استقالة رئيس الحكومة الأسبق إلياس الفخفاخ، وهو إجراء صعب لأنه يواجه معارضة شعبية ومن النقابات العمالية.

كما يظهر من خلال محادثات الحكومة مع رئيس البنك المركزي أن الدولة قد تلتجئ للبنك المركزي للاقتراض (باعتباره مؤسسة مستقلة حسب قانون 2016 الذي فرضة الاتحاد الأوروبي على تونس)، فقد أعلن رئيس الحكومة أن أولوية الدولة اليوم هو إعادة الثقة وذلك بدفع مستحقاتها المالية للدائنين في الداخل من مؤسسات عمومية وغيرها التي بلغت 4 مليارات من الدينارات وهو مبلغ كبير عدى مبالغ أخرى تفوق 6 مليار دينار تحتاجها الحكومة لإعادة هيكلة بعض المؤسسات العمومية، بالنظر إلى المصاريف والنفقات التي تحتاجها للعودة إلى الصفر. فالحكومة تحتاج أكثر من 10 مليار دينار، وهو احتياج آني غير قابل للتأجيل على الأقل في الوقت الحاضر، فإذا لم تجد الدولة من يقرضها في الخارج فإنها ستلتجئ للبنك المركزي، وضخ هكذا مبلغ في السوق بدون زيادة في الثروة سيؤدي إلى تضخم غير مسبوق وانهيار للدينار أمام العملات الأجنبية.

منوال تنمية عقيم

إن السبب الأساسي للأزمة الإقتصادية في تونس اليوم هو النظام الرأسمالي الذي مكّن من خلال تشريعاته الاقتصادية من وضع اقتصاد البلاد تحت الهيمنة الغربية وأذرعتها المالية، حتى فرضت هذه الدول:

1. سياسات اقتصادية عقيمة تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية التي تشترطها المؤسسات المالية عند منح القروض
2. نهب ثروات البلاد ومقدراتها الاقتصادية باسم الاستثمار الخارجي

فمنوال التنمية الذي اتبعته تونس خاصة بداية السبعينات بمقتضى قانون 1972 يقوم على أساس النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي يعتمد أساسا على المناولة في القطاع الصناعي لفائدة الشركات

على المناولة في القطاع الصناعي لفائدة الشركات الأجنبية التي تحتاج لعمالة متدنية الأجور وامتيازات ضريبية لتعزيز قدراتها التنافسية، فكانت تونس من بعض الدول التي التجأت إليها الشركات الغربية لما توفره تونس خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة المتدنية نظرا لأنها تقوم بآخر حلقة للإنتاج عبر استعمال يد عاملة وافرة العدد وغير مؤهلة علميا حتى لا نتمكن من نقل التكنولوجيا.

وقد اعتمد حكام تونس هذا المنوال بهدف جلب الاستثمارات الخارجية لإيجاد نمو اقتصادي وتقليص نسبة البطالة، وهو ما لم يتحقق عمليا لأنه لم يكن سوى مجرد حل مؤقت للتقليص من نسبة البطالة بمواطن شغل غير مستديمة، فضلا عن كونه لم يؤدي إلى تنمية حقيقية مقابل ربط اقتصاد البلاد بالأجنبي وهو ما يعد انتحارا سياسيا.

هذا المنوال ازداد توجها نحو الرأسمالية المتوحشة في أواسط الثمانينات من القرن الماضي وتواصل حتى الثورة، حيث التوجه الواضح نحو التفويت في المؤسسات العمومية لصالح القطاع الخاص الأجنبي وتراجع الدولة عن التدخل في الاقتصاد وتخليها عن القطاع الصناعي ورفع يدها عن السياسة الصناعية نحو الاعتماد بصفة كبيرة على قطاع المناولة، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار بارزا في خيارات الحكومات المتعاقبة.

وقد كان لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي وقعها المخلوع بن علي سنة 1995 تداعيات كبيرة على اقتصاد البلاد، حيث أدى إلى تدمير النسيج الصناعي التونسي وحوّل نصف مليون تونسي إلى معطّلين عن العمل وحرمت تونس من أموال طائلة كانت تدخل سنويا للخزينة بفعل الضرائب على السلع الأوروبية التي وقع التخلي عنها بعد الاتفاقية، كما فتحت الباب بعد الثورة على مشروع «اتفاقية الأليكا»، أي مشروع اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي الذي يشمل تحرير قطاعي الزراعة والخدمات اللذين كانا خارج إطار التبادل الحر منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي، وهذا الوضع سيمكّن الشركات الأوروبية من منافسة المؤسسات التونسية في مجالات حيوية على غرار الإنتاج الفلاحي والقطاع الصحي ومنظومة البنوك وقطاع الطاقة.

خيارات فاشلة

إن الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي لن تزيد الاقتصاد إلا خرابا و شروطه لن نجني منها سوى استئثار الشركات الأجنبية بخيرات البلاد وثرواتها، هي بالإضافة لسياسة الجباية لن تزيدنا إلا فقرا وتهميشا وخصاصة وبطالة وانسدادا للآفاق، ولن نجني منها إلا التضييق في الرزق والإضرار بالبيئة والأمراض المستعصية والقبضة الأمنية.

الحل في الأسلام ودولة الخلافة

إنه لا حل لما نحن فيه إلا بالإسلام ودولة الخلافة الراشدة التي سيبزغ نورها قريبا بإذن الله، فدولة الخلافة هي دولة رعاية تؤمن لمن يعيش في كنفها العيش الكريم وتوفر الحاجات الأساسية للأفراد من مسكن ومأكل وملبس والحاجات الأساسية للرعية من صحة وأمن وتعليم، وهي على النقيض تماما من دولة الجباية، المنبثقة من عقيدة فصل الدين عن

الدولة التي جعلت معظم الناس في تونس يعانون الفقر والمرض والبطالة وسوء الرعاية، والنظام الاقتصادي لحزب التحرير متاح لمن يريد أن يطلع عليه من الخبراء والمفكرين وأهل الرأي وهو جاهز للتطبيق فورا.

من أين نأتي بالموارد الاقتصادية؟

إن المشكلة الاقتصادية ليست في قلة الثروات في تونس ولا في زيادة الاستهلاك ولا الاستيراد، ولا في فقر البلاد، فتونس تملك مصادر اقتصاد غنية؛ فالمساحة الإجمالية للبلد 16.4 مليون هكتار وهي تعادل مساحة ستة دول أوروبية (هولندا وبلجيكا وسويسرا ولوكسمبورغ ومالطا وقبرص)، ومساحة الأراضي الفلاحية 10,5 مليون هكتار، منها حوالي 5 مليون هكتار قابلة للزراعة وهي بمعدل 2.5 هكتار لكل عائلة، و5.5 مليون هكتار غابات ومراعي، وتنوّع المناخ ينتج محاصيل متعددة ومتنوعة من بقول وخضروات وفواكه وغلال، وتملك تونس ثروة حيوانية هائلة من الأغنام والماعز والأبقار والإبل، وساحل يمتدّ 1200 كلم يوفر ثروة سمكية هائلة إذا وقع استغلالها على أحسن وجه، وحسبما تسرب من دراسات فإن تونس تملك مخزون كبير من الغاز، فحقل ميسكار وحده يوفر لتونس 60٪ مما تحتاجه البلاد من الطاقة ولكن وقع تسليمه للشركات الأجنبية وتدفع الدولة لهم مليارات دينار بالعملة الصعبة مقابل ما تنتجه أرضنا من الغاز، كما تملك تونس احتياطي هائل من النفط تشهد بذلك عشرات الشركات الأجنبية المنتشر في طول البلاد وعرضها وتنهب النفط دون عدادات ودون حسيب ولا رقيب، (ففي تصريح لرئيس الحكومة المشيشي في 18 اكتوبر 2020 قال بأن توقّف تدفّق ضخّ النفط عبر أنبوب الكامور كلف الدولة 800 مليون دينار، وهذا خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ولك أن تتصور ما تدره حقول تونس المنهوبة إذا علمت أن حقول تطاوين توفر 40٪ من انتاج تونس من النفط و20٪ من الغاز بحسب معطيات رسمية)، وتملك جبال تونس المعادن الثمينة وغير الثمينة والمعادن النادرة، مثل الحديد والجبس والرخام والفسفاط واليورانيوم والحديد والنيكل والزنك وغيرها، ولها موقع استراتيجي هام، وأما الجهد البشري فعدد سكان تونس يزيد على 11 مليون نسمة؛ أغلبهم في سن العطاء، ولهم كفاءات علمية وصناعية وتكنولوجية قادرة على إحداث ثورة صناعية، ومصانع للإسمنت والحديد، وبعض الخدمات التي تحتاج إلى تطوير، ورغم تلك الإمكانيات والمقدرات إلا أن أهل تونس يعيشون في حالة الفقر والعوز!!

التحرر من الهيمنة وامتلاك القرار

إن عدم استخدام الطاقات والموارد المتوفرة يؤكد أن الدولة غير مسموح لها باستغلال هذه الثروات بالشكل الذي يجعلها تتحرر من سيطرة الدول الكبرى ومؤسساتها المالية، فصار حتما عليها أن تلجأ إلى فرض الضرائب على الناس، والى القروض الأجنبية، أي من الدول الكافرة المستعمرة، مع ما تجره على البلاد من عواقب وخيمة .

كلمة الختام

إن المطلوب للخروج من الأزمة الحالية هو التعويل على أنفسنا، ففي فترة الأزمات لا يحتاج الناس إلا لتوفير الغذاء والدواء، وهي أمور ممكنة، فثرواتنا الزراعية والبحرية وحدها قادرة على إطعامنا دون الحاجة إلى صندوق النقد وجرعاته المميتة، وقد أظهر عدد من المتخصصين والباحثين في بلادنا قدرتهم على تصنيع ما يلزمنا من دواء ومستحضرات طبية، ولكن المشكلة في النظام الرأسمالي الجشع وارتهان القرار السياسي بيد القوي الغربية، ولذلك فإن الحل لا يكون إلا من خارج الصندوق أي من خارج النظام الرأسمالي وذلك بتفعيل المشروع الحضاري الإسلامي بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

قال تعالى: (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى)

في أول حوار تلفزيوني له يوم الأحد 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020م، قال رئيس الحكومة هشام المشيشي، إن العجز في الميزانية المالية لسنة 2020 وصل إلى 14 في المائة، وأن تعبئة الموارد المالية لميزانية سنة 2021 سيتمّ من خلال مواصلة الإصلاح الجبائي والاقتراض من الجهات المانحة، وكان مسئول في الحكومة صرح الجمعة 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 لرويترز بأن احتياجات البلاد من الاقتراض في العام المقبل تقدر بنحو 19.5 مليار دينار منها 16.5 مليار دينار قروض أجنبية وهو مبلغ لم تجرؤ على اقتراضه أي حكومة سابقة. لقد اعترف رئيس الحكومة في حواره بأن الحالة المالية العمومية صعبة جدا وبأن الحلول لا بد أن تكون من خارج الصندوق، وهذا يعني أن يعتمد حلولا غير مسبوقة، أي غير ما اعتادت عليه الحكومات السابقة، وذلك يقتضي منه بأن يتخذ قرارا مصيريا باسترجاع ثروات الشعب التونسي المسلم من نفط وغاز ومعادن من الشركات الاستعمارية التي تنهبه بدون حسيب ولا رقيب، وأن يعتمد النظام الاقتصادي المنبثق من عقيدة الأمة لرعاية شؤون الناس بالإسلام بدل النظام الرأسمالي الذي أوصل البلاد إلى الإفلاس غير المعلن، لكنه أخلد إلى الأرض واتبع سبيل من سبقوه، فطمع في جيوب الناس ليسلبهم أموالهم ويزيدهم فقرا على فقرهم بما يسمى الإصلاح الجبائي وذلك بإثقال كاهل الشعب التونسي المسلم بالضرائب، وهو ما حرمه الإسلام لقوله ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ». وقد رمى رئيس الحكومة الشعب التونسي بثالثة الأثافي عندما اتبع سياسة من سبقوه في التداين من المؤسسات المالية الدولية، ليدخل شعبه في حلقة مغلقة لن يخرج منها: مزيد من القروض، مؤدية إلى مزيد من الديون، مفضية إلى مزيد من الفقر. فالدول المقرضة تستهدف إغراق البلاد في الديون ومن ثم إخضاعها لإملاءاتها واتباع منوال التنمية الخاص بها، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى التهام ثروات البلاد ومقدراتها الاقتصادية، حيث أصبح معروفاً عند القاصي والداني أن صندوق النقد والبنك الدوليين هما مؤسستان استعماريتان تستخدمهما الدول الكبرى للتدخل في شؤون دول العالم بإغراقها في دوامة الديون وفرض التبعية الاقتصادية عليها، فقد ازداد الفقر وتضاعفت المشاكل حيثما حلا، وبلدنا تونس خير شاهد على ذلك.

أيها الأهل في تونس:

إنه لا حل لما أنتم فيه إلا بالإسلام ودولة الخلافة الراشدة التي سيبزغ نورها قريبا بإذن الله، فدولة الخلافة هي دولة رعاية تُؤمّن لمن يعيش في كنفها العيش الكريم وتُوفّر الحاجات الأساسية لكل فرد من مسكن ومأكل وملبس والحاجات الأساسية للرعيّة من صحّة وأمن وتعليم، وهي على النّقيض تماما من دولة الجباية، المنبثقة من عقيدة فصل الدين عن الدولة التي جعلت معظم الناس في تونس يعانون الفقر والمرض والبطالة وسوء الرعاية، وإنّنا في حزب التحرير/ ولاية تونس نهيب بكم أن تلتحقوا بالركب، فإن سفينة النجاة أوشكت على المسير، خلافة راشدة على منهاج النبوة.

صندوق النقد الدولي: الاقتصاد التونسي سيتعافى في 2021

محمد زروق

الخبر:

في وقت تعصف فيه جائحة كوفيد 19- بأغلب دول العالم وفي إطار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2020، توقع صندوق النقد الدولي يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2020 أن ينمو الاقتصاد التونسي سلبيا خلال كامل سنة 2020 بنسبة 7 بالمائة على أن يتعافى سنة 2021 ليصعد إلى 4 بالمائة ويبلغ 3 بالمائة خلال سنة 2025.

التعليق:

بعد أقلّ من عشر سنوات من الثورة على الظلم والطغيان ما زالت البلاد تعيش أزمة خانقة على كلّ المستويات ولا تزال بلادنا تعيش ظرفا دقيقا على كل الأصعدة مما يزيد في منسوب الضغط المسلط على النّاس، ولا يبدو أن هناك انفراجا قريبا في الأفق باعتبار ان الإشكالات في تفاقم مستمر على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحي بسبب ما اتّسم به مسار الطبقة السياسية العلمانية وكلّ الحكومات المنبثقة منها بالخضوع للهيمنة الغربية عند وضع التشريعات "الدستور والقوانين" والبرامج السياسية ومنها الاقتصادية، زاد على كلّ هذا الوضع الوبائي المستفحل في كل المناطق من جرّاء انتشار فيروس كورونا خاصّة أمام عجز الدولة اللوجستي والمالي والبشري على تطويقه. وفي هذا الظرف ورغم كلّ المؤشّرات التي تدلّ على حجم الكارثة والخاصّة الاقتصاديّة يصدر صندوق النقد الدولي توقّعات بتعافي الاقتصاد التونسي بداية من العام المقبل 2021، ولكنه لم يبيّن كيفيّة التعافي من الأزمات التي تتراكم: جوع، وفقر، وبطالة، وتسلط، وفساد، ومديونية، ومصائب عظمى، وأمراضٌ فتاكة...؟

يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا

رئيس الحكومة "هشام المشيشي" في أول حوار تلفزي له يوم الأحد 18 أكتوبر الجاري يقول: إن العجز في الميزانية المالية لسنة 2020 وصل إلى 14 في المائة وأنّ تعبئة الموارد المالية لميزانية سنة 2021 سيتمّ من خلال مواصلة الإصلاح الجبائي والاقتراض من الجهات المانحة، كما أشار في حواره بأن "الحالة المالية العمومية صعبة جدا وبأن الحلول لا بد أن تكون من خارج الصندوق"،

بمعنى أنّه جاء لرئاسة الحكومة من أجل تغيير النهج الخاطئ الذي تسلكه البلاد،

والسؤال هل مواصلة رئيس الحكومة لسياسة الاقتراض من صندوق النقد والبنك الدوليين والاتحاد الأوروبي يعد تغييرا أم هو استمرار للنهج الخاطئ الذي أغرق البلاد في بحر لجي من الديون المتراكمة؟ فالإصلاحات التي يفرضها الصندوق بمزيد من الاقتراض هي في الأصل حزمة مسمومة ملغومة تؤدي في نهاية المطاف إلى تجويع العباد وتركيع البلاد، وهل إنعاش الاقتصاد سيكون باقتطاع جزء من مال الأجراء وإعطائها للأغنياء...؟

لست بالخبّ والخبّ لا يخدعني

إن الخروج من كل أشكال الهيمنة الاستعمارية التي تمارس علينا، تحت مسميات شتى من قروض وغيرها، هو بالوقوف ضدّ تهالك الحكومة على أعتاب صناديق المال الدولية، فبالرغم ممّا تجنيه البلاد من ويلات الالتزام بسياسات الصندوق القاتلة، إلا أن المسؤولين في الدولة يؤكدون على الدوام التزامهم الكلي بما يمليه الصندوق.

فالحكومة - برئاسة المشيشي لا تملك من أمرها شيئا، وهي عميءكسابقاتها على إدراك أنّ الأزمة هي في النظام الرأسمالي نفسه، وأنّ الواجب اجتثاثه من قواعده وأسسه وأنّ صندوق النقد الدولي هو ذراع الرأسماليّة الاستعماريّة الباطشة، بفرض شروط قاسية على البلدان التي تطلب قروضاً، ويلزمها بتنفيذ حزمة من الإجراءات التي تدمّر الاقتصاد وهي تؤدي بدورها إلى ارتهان إرادة البلدان المقترضة إلى مشيئة البلدان والمؤسسات الدولية الدائنة وتتسبّبفيصناعة الفقر والعوز والتخلّف. فالواجب إذن البحث عن حل صحيح، ما دام ترقيعه لا يجدي نفعاً، حيث اتسع الخرق على الراتق، ولكنّ الحكومات المتعاقبة استمرت في إخفاء ما يعلمه الجميع في تونس وغيرها من أنّ النهج الذي يتبناه الصندوق على صعيد الاستدانة الخارجية، يجبر البلدان المدينة على التخلي عن الدعم المالي للسلع الضرورية للحياة التي تشكل القوت اليومي للناس، ويلزمها كذلك بتخفيض عملتها النقدية مقابل العملات الأجنبية كي تصبح المواد الخام والسلع الأخرى المصدرة إلى الخارج بأقل ثمن، كما يلزم البلدان المقترضة بتقليص الإنفاق على القطاعات الخدمية كالصحّة والتعليم والنقل وزيادة الضرائب، ومع ذلك فهي اليوم تبشيرنا بالأسوأ.

فإلى متى نظل تحت براثن الاستعمار؟

إنّ الإسلام يقدم لنا نظاما ينبثق من عقيدتنا، وأحكامه ربّانيّة قادرة على توفير الحياة الاقتصادية العادلة الخالية من الأزمات في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة، وإنّ حزب التحرير الرّائد الذي لا يكذب أهله، يجدد دعوته خاصة لأهل الفكر والرأي بأن يلتفتوا لهذا البديل الحضاري، بدل أن يبحثوا عن تعديلات لما هو قائم.

فإن الطريق الوحيد لإيجاد حياة آمنة مستقرة وتحقيق سلام عادل يطمئن فيه الناس وتقام فيه الحقوق هو إيجاد أساس صحيح للحياة وهو الإسلام، ولا سبيل إلى ذلك إلا باستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

فإن الطريق الوحيد لإيجاد حياة آمنة مستقرة وتحقيق سلام عادل يطمئن فيه الناس وتقام فيه الحقوق هو إيجاد أساس صحيح للحياة وهو الإسلام، ولا سبيل إلى ذلك إلا باستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة .

فرنسا والإسلام

الخبر:

فرنسا تعتزم ترحيل 231 أجنبيا مدرجين على قائمة المراقبة للاشتباه في أنهم يتبنون معتقدات دينية متطرفة، وذلك عقب مقتل معلم عرض على تلاميذه رسوماً تسيء للنبي محمد ﷺ. (الجزيرة نت)

التعليق:

إن ما تقوم به فرنسا خاصة ودول الكفر عامة من قمع وسجن وتشريد وإبادة للمسلمين هو أكثر وأكبر مما يظهره الإعلام في وسائله المقروءة والمسموعة، ويكفينا في هذا المقام أن نسلط الضوء على ما يحدث في فرنسا، فإن فرنسا وحكامها شأنهم شأن كل الدول المحاربة للإسلام؛ فقد صرح الرئيس الفرنسي قبل أيام قليلة بأن الإسلام يعيش أزمة في العالم! **يا ترى ما الدافع لماكرون أن يقول مثل هذا الكلام؟ هل لأنه أمن عدم عودة دولة الإسلام؟ أم لأنه خائف يترقب يقظة الأمة ونهوضها لإنهاء الأزمات العالمية التي جاءت من نتاج تطبيق النظام الرأسمالي؟**

إن ماكرون عدو الله ورسوله وكل زعماء الرأسمالية في العالم يوظفون كل ما لديهم من قدرات وطاقات وأدوات لمراقبة المسلمين ومحاربة الإسلام سواء أكان في الداخل أم في الخارج، حتى إن الحرب شملت الساحة الإلكترونية ومواقع الإنترنت، وعندما يلاحظون مؤشرات انتشار الإسلام وأفكاره يصيبهم الخوف والهلع والذهول فيعيشون أزمة نفسية ممزوجة بحقد وبغضاء للإسلام وأهله، [قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ]، فقد صرح ماكرون بأنه سيكشف من محاربة الإسلام المتشدد... فحربهم على الإسلام هي حرب عقدية؛ فحرية التعبير عندهم تتجلى في الإساءة إلى نبينا محمد ﷺ وتقديم الجوائز لمن يبدع في الإساءة إليه! وتقوم الدنيا ولا تقعد على مقتل معلم أساء إلى رسول الله ﷺ، ويشردون من فرنسا المئات من الناس لمجرد الاشتباه بمعتقدات يرونها متطرفة، ولا يوجد معتقد يصفونه بالتطرف غير عقيدة الإسلام، أما من ذهب إلى مسجد في نيوزيلندا ليقوم بمجزرة في حق المسلمين فليس له أي معتقد يمكن وصفه بالتطرف!!

أيها المسلمون: إن الغرب يحاربكم عن عقيدة، أما ثرواتكم فهو يحصل عليها عن طريق حكامكم وإلا لما كان حالكم الذي تعيشونه من فقر وعوز وبطالة هكذا! فثرواتكم قد نهبت ولا زالت تنهب، ولم يبق لكم إلا عقيدتكم أن تنهب منكم فهل ترضون نهبها؟! فكتاب ربكم يحرق في السويد والدنمارك على مرأى ومسمع منكم ويتكرر حرقه مرات عديدة فهل ترضون حرقه؟! ونبيكم رسول الله يسيء إليه أرذل الخلق وأنجسهم فهل يرضيكم السكوت؟! وشريعة ربكم قد عطلت وحلت محلها قوانين ومواثيق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي فهل يرضيكم أن تستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير وتحتكموا إلى شرائع الكفر بدلا من الاحتكام إلى شريعة الإسلام؟! ما لكم كيف تحكمون؟!

أيها المسلمون: لن تروا العزة والكرامة إلا في ظل وجود دولة تقوم على أساس العقيدة التي تعتنقونها والتي يحاربكم الغرب لأجلها، فحاربوا عدوكم بالعمل لها ولإعادة كيانها المتمثل في دولة سماها رسول الله ﷺ خلافة راشدة على منهاج النبوة ووعد بها ربكم في كتابه لعباده المؤمنين العاملين، فكونوا رجالها وجنودها بحق مع حزب التحرير الذي أعد لها عدتها وكل ما يلزم من دستور وقوانين مستنبطة من كتاب الله وسنة رسوله، فانصروه لعل الله أن يمكن لكم دينكم الذي ارتضى لكم ويمكنكم من رقاب الكفار أمثال ماكرون وترامب وبوتين وغيرهم ويبدلكم الله من بعد ضعف قوة ومن بعد خوف أمناً، ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

دين جديد برعاية إماراتية سعودية مصرية

(الجزء 1)

حامد عبد العزيز

1- الدور الإماراتي في تحريف الدين

المعنى الصحيح للتجديد وما هي آلياته وضوابطه:

إن تجديد الخطاب الديني لا يعني أبدًا تغييره أو تبديله كما يريد له المضبوعون بالغرب حملة لواء التغريب في بلادنا، وإنما يعني المحافظة عليه، فالمفترض في التجديد أن يكون عملية إصلاحية وليس تخريبية؛ وهو مطلب شرعي وواقع مقدر، وثمة آيات كثيرة تحث المسلمين على التمسك بالدين والعمل به، فضلًا عن أحاديث نبوية تشير إلى حاجتنا إلى التجديد والفهم والعمل. فالحفظ من غير فهم أو عمل لا يفيد المرء مهما علا علمه؛ لذا يحتاج المسلمون إلى تجديد خطابهم الديني ونشر علوم الدين لا سيما وأن العلم ينقص بموت العلماء؛ مما يوقع العامة في الجهل والضلال، وبالتالي يؤدي إلى المهلكات. ولتحقيق غاية تجديد الخطاب الديني يجب وضع ضوابط عملية تمنع التشكيك والدعاية والإشاعة بحيث يحقق ثوابت العقيدة الإسلامية، ومعرفة المعلوم من الدين بالضرورة.

ولعل من أهم الضوابط والآليات التي تحقق الغاية من تجديد الخطاب الديني هي:

1- مراعاة الاختصاص في الدعوة إلى التجديد، يقول الله تعالى:[وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ٤٣]. فالتجديدُ مهمةُ الراسخين في العلم، وأهلُ الحل والعقد في الأمة، وليس متاحًا لمدَّعي العلم والمتطفِّلين عليه.

2- **الموضوعية والتجرد من الأهواء**، فالمجدِّدُ لابد أن يكون باحثًا عن الحقيقة ومتمسكًا بالحق بعيدًا عن المزاج والتقليد الأعمى.

3- الاعتصام بالأصول والثوابت الأسلامية.

4- الاعتراف بمحدودية العقل البشري وقصوره

وتناقضه وتأثره بالبيئة المحيطة به؛ لأن العقل البشري مهما بلغ في درجات الكمال، فالنقصان من لوازمه. فالنصوص الشرعية من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم مقدمةٌ على العقل.

5- أن يكون القصد من التجديد تنقيته

مما علق به وليس منه، وشرح أحكام الدين بطريقةٍ صحيحةٍ بناءً على الأسس والثوابت.

6- الالتزام بأساليب اللغة العربية وبأصول الفقه الأسلامي وقواعدها

في تفسير النصوص الدينية وتأويلها.

7- عدم إصدار الحُكم على أمرٍ قبل التمحيص والتفحيص والدراسة المتأنية.

تحريف الدين باسم التجديد:

من يقرأ تاريخ الفقه الإسلامي يجد أن كثيرًا من القضايا الفقهية وأحكامها في كتب الفقه جاءت لعلاج بعض النوازل التي لم يكن لها وجود في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم. فكان المجتهد يبذل الوسع في استنباط الحكم الشرعي الذي يعالج تلك النوازل الجديدة من النصوص الشرعية؛ ولكن تغيَّرَ الحال عندما اختلطت الثقافة الإسلامية بمفاهيم غربية جديدة تنادي بضرورة مواءمة الثقافات حتى يعم التسامح بين الأديان من باب حوار الأديان والحضارات، وليس من باب الصراع والمواجهة. إضافة إلى أن بعض الفقهاء تساهلوا في المسائل التي سمَّوها حصرًا (ما عم به البلاء)، مما اضطر بعض المسلمين لأسباب غير موضوعية إلى الانجراف وراء الحضارة الغربية؛ فظهرت ثقافة الاستلاب الفكري والعقلي التي ما برحت أن أثرت في العقلية المسلمة؛ فنتج عن ذلك تيارات فكرية تنادي بالتغريب والعصرنة، الأمر الذي أدَّى أخيرًا إلى تفشي ثقافة التحريف والتبديل والتغيير ممثلة في الآتي:

1- تفريغ الإسلام من مضمونه، فلا نظامَ سياسيًا إسلاميًا له، ولا جهادَ فيه، ولا حدودَ شرعيةً مقبولةً في العصر الراهن، ولا أصول ثابتة للاستنباط، فالمصلحة العقلية هي الأساس، والتقرب للغرب الكافر هو الغاية.

2- الدعوة إلى التقريب بين الأديان وَفق الفلسفة الغربية، وتقديم شروح لبعض الأمور الغيبية من منظور العلم التجريبي فقط، بل الترويج لدين إنساني جديد.

3- رفع لواء التغريب: وهي حركة فكرية قامت على اتخاذ الغرب قدوة في كل مجالات الحياة المختلفة، وقد بدئ بالتغريب في أوائل القرن الرابع عشر الهجري.

4- الدعوة إلى العصرانية: والتي بدأت مع منتصف القرن الرابع عشر الهجري، وتدعو إلى قراءة جديدة للنصوص الشرعية، وإعادة تفسيرها وَفقًا لمنجزات العصرنة العلمية والفكرية. ومن الأساليب المتبعة في هذا، الادعاء بأن العبرة بالقيمة والمضمون لا بالشكل والقالب، فهم ينادون بالحرية المطلقة للمرأة والخروج من عفتها، وكذلك تجريد الإسلام من منظومته السياسية واعتباره دينًا كهنوتيًا كغيره من الأديان، واستحداث قواعد جديدة للفهم والاستنباط، والدعوة إلى التعددية الدينية وقبول الآخر، بمعنى عدم تكفير غير المسلم، وقد لاحظنا كيف أقام الإعلام المصري النكير على من يكفِّر النصارى. هذا إلى جانب اعتبار النموذج الغربي في ممارسة الديموقراطية أفضل نموذج يمكن اتِّباعه في العصر الراهن.

5- القبول بالعولمة: بعد انهيار المعسكر الشرقي، في نهاية ثمانينات القرن العشرين، انفردت أمريكا بقيادة العالم، وروَّجت لمصطلح العولمة؛ حيث أدخلت كل الشعوب في منظومتها الفكرية والثقافية والأخلاقية، وأوجبت عليهم قبوله والرضى به، وأوجبت أن يتم التجديد في إطاره.

6- فرض التجديد (التحريف) بالقوة: حيث لجأ الغرب إلى توفير الدعم السخي للمتعاونين معه من حكومات البلدان الموالية له، والدعوة إلى تجديد الخطاب الديني من خلال تطوير المناهج الدراسية وفق النظم الغربية، وتوجيه الخطب المنبرية والإعلامية حسب المصوغات الغربية، وإباحة الربا في البنوك والمصارف، والقبول بالمقررات الدولية المتعلقة بالمرأة، وبالشذوذ الجنسي، واعتبار حجاب المرأة مسألةَ حريةٍ شخصيةٍ، لا أمرًا شرعيًا، فالتقاليد والأعراف تحكم لباس المرأة وليس الشرع، وإلغاء حكم قوامة الرجل على المرأة. والهدف الرئيس من كل هذا يكمن في عزل الإسلام عن الحياة وتكريس العلمانية في بلاد المسلمين.

ولقد تلقفت أنظمة العار الثلاثة في بلادنا؛ الإمارات والسعودية ومصر، فكرة التجديد تلك حسب الفهم الغربي هذا، لتنفذها وتسهر عليها، وتسخر كل إمكاناتها المادية لتصل بالأمر إلى منتهاه، إرضاء للغرب الكافر وتكريسًا لهيمنته الفكرية والسياسية والعسكرية على بلاد المسلمين، وفي نفس الوقت ضمانًا لبقائها في سدة الحكم.

أحمد بنفتيته

في خدعة المفاهيم: الفرق بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية

تستعمل الأجهزة الحكومية في بلادنا كما في باقي بلاد المسلمين حول العالم جملة من المفاهيم المغلوطة والموجّهة, وتروّج لها في إطار تبعية كلية لمشروع سياسي واقتصادي واجتماعي غربي يختلف جذريا عما لدينا كمسلمين من نظرة للجانب الفلاحي وارتباطه الوثيق بالسيادة بشكل عام, من تلك المفاهيم مفهومي «الأمن الغذائي والسيادة الغذائية», وعليه لا بد من أن نتمثل بشكل واضح ودقيق معنى كل مفهوم منهما.

- الأمن الغذائي والسيادة الغذائية, ثنائية مفاهمية على درجة عالية من التناقض, ينتصر فيها كل مفهوم إلى تصوّر فلاحي وزراعي يمثل نتاجا لوجهة نظر خاصة للمجال الفلاحي وتعبيرة لمشروع سياسي واقتصادي واجتماعي ومجتمعي مختلف عن الآخر ونقيض له.

- - يتمثل الإشكال الأساسي في هذين المفهومين في خلفيات كلّ منهما وآفاقه وانعكاساته كمشروع سياسي واقتصادي واجتماعي ومجتمعي.

- السيادة الغذائية تعطي الأولوية المطلقة للزراعات المحلية وتؤسس لمشروع نهضوي قوامه مركزية الفلاح كفاعل رئيسي في عملية الإنتاج.

- السيادة الغذائية تقوم مبدئيا على ربط أسعار الغذاء بتكاليف إنتاجها حتى يؤمن للفلاحين ظروف عيش كريم وإمكانيات استدامة نشاطهم.

- «الأمن الغذائي» هو المصطلح الأكثر رواجا واستعمالا من السياسيين والمسؤولين الرسميين, وكذلك من قبل المؤسسات الدولية المالية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومختلف المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

- ظهر مصطلح الأمن الغذائي في نهاية ستينات القرن الماضي ويعرّف حسب منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو» ب «توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين, بما يلبي احتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة».

- يلاحظ في التعريف المعتمد أعلاه أن جوهر مفهوم الأن الغذائي يتلخص في «توفير الغذاء» دون التعرض لسبل وإمكانيات توفيره, وهنا يكمن الإشكال الرئيسي.

- إذ يعالج مفهوم الأمن الغذائي مسألة توفير (أو وفرة) الاحتياجات الغذائية عالميا وإقليميا ومحليّا دون ارتباطها بعملية الإنتاج المحلي, أي أن تصبح مهمة توفير الإحتياجات الغذائية عابرة للجغرافيا وللحدود دون أن يكون للمزارع المحلي ولا للموارد المحلية والذاتية فعل أساسي في تحقيقها.

- مفهوم الأمن الغذائي يستبعد المسؤولية الإلزامية للإنتاج المحلي في توفير الاحتياجات الغذائية ويطرح سياسة التوريد كحل أساسي.

- الترويج لفكرة التوريد كحل سحري لمشكل نقص الغذاء ينطوي على خدعة لتكريس تبعية الدول وسلبها سيادتها بغاية إخضاعها والتحكم في قرارها.

- الفلاحة الصغرى والمتوسطة مصيرها التفقير والاندثار إذا تواصلت سياسة إغراق السوق بالمنتوجات الموردة تحت غطاء عولمة الأمن الغذائي.

يتضح لنا ممّا تقدّم أن مفهوم «الأمن الغذائي» يحمل مغالطة كبرى وخطيرة تترجم مصالح النظام الرأسمالي العالمي, عبر ما يشكّله من مؤسسات مالية دولية وشركات كبرى. وتوظيفه لسلاح الغذاء وفقا لأجندات التحكم في خيرات الشعوب ومقدّراتها.

فالأمن الغذائي هو في النهاية ليس سوى تعبيرة عن ضمان ديمومة أمن ومصالح المستثمرين العالميين في تجويع الشعوب وسلب إرادتها.

ورغم أن أغلب صغار الفلاحين والمتوسطين منهم في تونس الخضراء لا يتمثلون المعنى الدقيق له, إلا أنهم يمتلكون توصيفا مختزلا لمفهوم السيادة الغذائية باعتمادهم لأمثال ومقولات اقتبسوها من واقعهم المعيش, منها على سبيل الذكر لا الحصر: «باش تكون سيد راسك لازم لقمتك تكون من فاسك».

هنا نقول أنّ ما يضني ويزيد الطين بلّة هو أن الطّبقة السّياسية في تونس عاجزة عن تدبير أمر البلاد والعباد وأعجز عن إدارة قطاع الفلاحة برغم مرور عقد كامل من الزّمن على ثورة طالب الشعب فيها بالسيادة على أرضه واسترداد حقه في التصرف فيها واستدرار منافعها وخيراتها دونما وصاية من أحد ولا مقاسمة مع من كان يفتكها منه جبرا. طبقة سياسية لا تزال تصرّ على ملازمة خطى القوى الرأسمالية الاستعمارية المهيمنة التي تُخضع تونس لنظام أفقد هذا البلد المسلم خصوصيته في حقيقة عدل الله القاضي بعلوّ المسلم ودوام كرامته وسيادته في جميع أمره.

فقد تم توريد ساسة لا خلاق لهم مع الحكم الرشيد المستمد من قوة الله بحكم, فظلوا أهون وأضعف من أن ترتقوا بتسيير البلاد للحكم بما يليق بشعب صابر صامد مقهور ومغلوب على أمره يرزح تحت وطأة الفقر وترتعد فرائصه فزعا من جائحة لا عهد له بها ولا يملك حيلة لصدّها ومازال في حالة انتظار «قاتلة» للقادم «المجهول» عساه يكون خيرا. والمعلون يقينا أن الخير كل الخير في حكم الله ونظامه الذي نرجوا أن يكون ميعاد إرسائه قريبا بإذن الله تعالى.

وزارة التربية تضرب الناشئة وتخضعها لصفقة القرن

بسام فرحات

أمّا الجرائم التي أقدمت عليها وزارة التّربية هذه السّنة فهي إتيان لصرح الأسرة المسلمة من قواعده وتصفية حضاريّة ممنهجة للنّاشئة التّونسية واستهداف مقصود لها بالتّمييع والتّضليل وإخضاعها لمخرجات صفقة القرن واتّفاقيّة (سيداو)، وذلك عبر تسريب سمومهما في المناهج التعليميّة والبرامج التّربويّة بنظام القطرة قطرة مع الانطلاق من المستويات الدّنيا صعودا بغية صناعة جيل بمواصفات صهيونيّة ماسونيّة لا مكان في ذاكرته للتّاريخ والموروث والمقدّس والمحرّم.. فعلى مستوى صفقة القرن وفي فضيحة مدوّية من العيار الثّقيل ،ظهرت على رفوف مكتباتنا هذه السّنة كرّاسات منتجة تونسيّا ومُسَوّقة لفلذات أكبادنا تظهر على غلافها الخارجيّ خريطة تتضمّن اسم (إسرائيل) بدل (فلسطين)..

كما احتوى أحد كتب الصّفوف الدّنيا مغالطة تاريخيّة دينيّة حيث عُرِّف المسجد القبلي - وهو أحد ملحقات المسجد الأقصى - بأنّه (أولى القبلتين وثالث الحرمين الشّريفين) في تزوير فظيع للمعطيات وتلاعب بالمقدّسات يفضي إلى غرس بذرة القابليّة للتّخلّي عن المسجد الأقصى ليهود في قلوب وعقول النّاشئة.. وعلى مستوى اتّفاقيّة (سيداو) سيّئة الذّكر وفي صدمة فظيعة تطالعنا في كتاب السّنة الثّالثة أساسي صورة لطفل وطفلة في وضعيّة مخلّة وقد ذُيّلت بهذا الحوار (وسام :وماذا ستقول عنها صديقاتها..؟؟ الأمّ :إنّها محظوظة لأنّها وجدت شخصا تحبّه) في إشاعة صفيقة للفاحشة وغرس لبذرة الفسق والفجور والدّعارة والمثليّة في ناشئتنا..

وتتضاعف الصّدمة حين نقارن بين النسختين القديمة والحاليّة لأحد كتب المستويات الدّنيا فيطالعنا تغيير خبيث في المحتوى حُذِف فيه هذا المقطع من تعريف الرحّالة المسلم ابن بطّوطة (حفظ القرآن الكريم صغيرا ودرس العلوم الشّرعيّة)..بحيث أنّ العصابة الماسكة بتلابيب الحكم في تونس بالوكالة عن الكافر المستعمر تنفق الأموال الطّائلة وتهدر الوقت والجهد الثّمينين وتتلف أطنان الكتب الجاهزة وتطبع أطنانا أخرى منها من أجل حذف جملتين تتضمّنان لفظ القرآن الكريم والشّرع الحنيف في شطب مقصود للموروث الإسلاميّ من ذاكرة النّاشئة، وهذا منتهى الإجرام."

الانتخابات الأمريكية 2020

حسن حمدان

ورد في مجلة «السياسة الخارجية Policy Foreign»، عدد خريف 2020، بعنوان: «الانتخابات الأهم على الإطلاق»، «يحاول مايكل هيرش إثبات مدى أهمية الانتخابات الأمريكية القادمة في تحديد مستقبل الأمة، بل والنظام العالمي، لعدة عقود مقبلة، مُستعيناً في ذلك بآراء كبار خبراء ومحللي السياسة الأمريكية».

أولا: يتطلع البعض إلى الانتخابات الأمريكية القادمة من منظور لا تسلط عليه الأضواء عند بعضهم بسبب حساسية الوضع في أمريكا من ناحية داخلية نتيجة بروز التناقضات داخل المجتمع، ومن ناحية خارجية وأثره على القيادة العالمية نتيجة العداء الأمريكي للجميع ومحاولة أمريكا الاستئثار بالغنائم وحدها والنظرة السلبية لبقية الدول حتى الحلفاء، وبالرغم من كون الولايات المتحدة دولة مؤسسات ودور الرئيس فيها محكوم بدستور يحدد صلاحياته وأثره فيها مع الاعتراف له بدور حقيقي دستوري في الحكم سواء مارسه هو بما يملك من أهلية وقدرة سياسية حقيقية كما هو شأن الأوائل، أم كان ممثلا لدور الفئة الحاكمة الحقيقية مع إتقان تأدية الدور أو عدم إتقانه، كما هو شأن ترامب مثلا، مع الإقرار بصلاحيات أخرى دستورية لمؤسسات الحكم فيها غير الرئاسة، فضلا عن الدور الحقيقي للدولة العميقة فيها والتي تتحكم بكل شيء، فقد لوحظ أن المقالات والآراء التي تكتب عن مرحلة وجود ترامب الأولى والانتخابات القادمة فيها شيء من الغرابة لم نعهد سماعها من الأمريكان أنفسهم؛ فمثلا يقول إدوارد جيه واتس، المؤرخ من جامعة كاليفورنيا، إنه إذا أعيد انتخاب ترامب، فإن الأعراف والقيود الديمقراطية الأمريكية ستختفي تماماً، بطريقة تعكس ما حدث في الجمهوريات السابقة، وإنه حتى لو فاز بايدن، فإن تعافي الولايات المتحدة سيستغرق وقتاً طويلاً. ويقول العديد من النقاد والباحثين إن أفضل أمل هو أن يُهزَم ترامب بقوة في تشرين الثاني/نوفمبر، وأن يقبل بهذه النتيجة.

في نهاية المطاف، أصبح العالم ينظر إلى ترامب على أنه انحراف تاريخي غريب، وظاهرة فريدة من نوعها، ومن غير المُرجح أن تظهر هذه الشوفينية والنرجسية وعدم الكفاءة مرة أخرى، سواء في رئيس جمهوري أو ديمقراطي. لقد بات واضحا الحديث عن رفض تسليم ترامب للسلطة في حال خسر الانتخابات ودور الجيش والمحكمة العليا وعصابة ترامب من البيض والأسلحة وسلاسة تسليم السلطة والانتقال السلمي فضلا عن هجوم ترامب على الزعماء الآخرين واتهام أمريكا بالتبعية للصين حال فوز بايدن ونعته للمتظاهرين بالحيوانات ورأيه في المهاجرين والهجرة والجدار... معزوفة لم تكن تسمع أصبحت الآن حقيقة واضحة، إن (ترامب - بطريقته الفظة - يحرك أعمق التقاليد الأمريكية ومخاوف المؤسسين الأوائل، الذين كانوا دائماً قلقين بشأن تجاوز الحد في الصراعات الخارجية، وحذروا باستمرار من آثارها المدمرة للذات، بما في ذلك صعود الديماغوجيين مثل ترامب. ومن أشهر ما قاله جون كوينسي آدامز، الرئيس السادس للولايات المتحدة الأمريكية، في عام 1821م، إن أمريكا يجب ألا تذهب «بحثاً عن الوحوش لتدميرها» في الخارج. وقال آدامز إن القيام بذلك من شأنه أن يفسد شخصية الأمة).

ثانيا: من الواضح جدا غرابة وجود رئيس همجي في قيادة الدولة الأولى عالميا والتي حكمت العالم بعد الحرب العالمية الثانية وتوفرت لديها من الإمكانيات ما لم يتوفر لدولة غيرها ونهضت بالمبدأ الرأسمالي نهضة واضحة وإن كانت غير صحيحة، ولولا وجود خلل في الدولة العميقة حاليا واختلاف كبير في وجهات النظر والمحافظة على الهيمنة وعدم السقوط وتراكم الأزمات بعد وأد المبدأ داخليا وخارجيا، حيث ظهر هذا الاختلاف أولا بين الأحزاب الأمريكية العريقة على حساب مصلحة الكيان السياسي الأمريكي، وبرأيي ظهر هذا الاختلاف والتخبط في الإقالات والتعيينات الكثيرة في إدارة ترامب مما شكل نظرة غريبة جدا عن صانع القرار الأمريكي نتيجة التخبط في التعيين والإقالة وصدمة كبيرة من الإقالات بعد فترة وجيزة من التعيين في مراكز حساسة جدا وبشكل لافت وكبير.

والأصل في الدولة الأولى وفي عقلها المركزي وصاحب القرار أن يتولى قيادتها رجل من جنس الفكرة التي قامت عليها الدولة لا أن ينقلب على فكرتها ونظرتها ولا يحتكم للأسس والقواعد السياسية بل يعلن الاستهزاء بها ورفضها ويهدم المؤسسات التي بنتها الدولة خلال حقبة طويلة جدا دون أن يكون هناك بديل إلا الابتزاز السياسي والترهيب بالعقوبات والبلطجة والتي باتت مظهرا واضحا وسياسة خارجية أمريكية في عهد ترامب حتى مع الحلفاء وليس فقط الأعداء. ومن المعلوم لدى أي سياسي أن وضع العالم كله في جهة العداء في ظل ضعف وخوف على القيادة والهيمنة مع الاعتراف بالضعف والتراجع مع وجود رئيس بلطجي بدون خلفية سياسية مع عدم القدرة على الدور الذي أنيط به، ليدل أن هناك مشكلة عميقة جدا في الدولة الأمريكية واستمرار هيمنتها العالمية، وهو مقامرة سياسية خطيرة جدا من حيث أثرها على الزعامة الأمريكية والنظرة لها من دول العالم حتى أصبحت الآن محل تندر العالم.

وأخيرا ليس هذا المقال تبشيرا بانتهاء الزعامة الأمريكية وانتهاء دورها وإنما دراسة لمظاهر الضعف وبدايات التراجع والأفول العالمي؛ فقد نشرت صحيفة لوفيغارو الفرنسية مقالا للمؤرخ والاقتصادي الفرنسي نيكولا بافيريز من جامعة السوربون العريقة عبّر فيه عن تخوفات عديدة على مستقبل الولايات المتحدة منطلقا من أن «الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020 هي، في الوقت نفسه، من أكثر الانتخابات مصيرية وخواء وقلقا في تاريخ الولايات المتحدة»، معتبرا أن ما عكس ذلك بجلاء هي المناظرة التلفزيونية بين المرشحين الرئاسيين ترامبوبايدن التي «لم يخرج منها أي فائز بل ضحيتان اثنتان: الولايات المتحدة والديمقراطية»، حيث يرى الكاتب أن ترامب بدل أن يعيد عظمة أمريكا فإنه سرّع بقوة في تراجعها ولا يمكن لإعادة انتخابه سوى أن تؤدي بالبلاد إلى الفوضى المدنية وإكمال تفكك النظام التعددي، وكذلك التحالفات التي أسست للديمقراطيات الغربية وتفوقها».

إن الولايات المتحدة ليست قدرا وإنما هي حالة سياسية توفرت لها أسباب البقاء مع أسباب الاندثار المبدئية والممارسات السياسية الرعناء في الحقبة الأخيرة، لكن تبقى مسألة مهمة وهي عدم إمكانية الفراغ السياسي العالمي إذ لا بد من بديل مبدئي حضاري آخر بكيان سياسي يقوم بالقضاء على الوضع الموجود لإقامة نظام عالمي جديد بطراز فريد، وليس هذا متوفرا إلا في الإسلام ودولته دولة الخلافة الراشدة القائمة بإذن الله قريبا.

مبررات النظام السوداني متهافتة، والتطبيع خطرٌ على السودان وخيانة لله ورسوله

أعلنت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، صباح يوم الجمعة 23 أكتوبر 2020، توصل السودان إلى اتفاق مبدئي مع إسرائيل لوقف العدائيات، وبدء خطوات تدريجية لتطبيع العلاقات بينهما بوساطة أميركية.

وأضافت الصحيفة نقلا عن مصدر سوداني رفيع، أن هذا الاتفاق أُنجز خلال اجتماع مع وفد أميركي – «إسرائيلي» كبير عقد في الخرطوم أول أمس الأربعاء.

بعد سلسلة من اللقاءات السرية والعلنية مع قادة يهود، ها هو النظام السوداني المجرم يميط اللثام عن وجهه القبيح، ويتوج مساره الخياني، المتنكب عن درب الإسلام والمخالف لمسار الثورة التي التف على أهدافها، بالسير التدريجي التطبيعي مع كيان يهود الغاصب.

ما يزيد من قبح هذه الخطوة أنها جاءت من نظام عرف عن أهل بلده رفضهم التام لأية صيغة تعايش مع كيان يهود، وأنها بلد اللاءات الثلاث «لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل».

إن التبريرات التي ساقها النظام لتبرير فعلته التطبيعية الشنعاء، كرفع اسم السودان من قائمة الإرهاب والحصول على بعض المكاسب المادية، تبريرات متهافتة من ناحية شرعية، وموضوعة تحت أقدام الحقائق السياسية، فكيان يهود كان سبّاقا لشيطنة السودان والزج باسمه في قائمة الإرهاب، ناهيك عن الصفعات العسكرية التي وجهها كيانه الغاصب للسودان في مناسبات مختلفة، وقد كان كيان يهود أكثر من شجع بقوة مشروع تمزيق السودان بفصل جنوبه عنه منذ ظهور الحركة الانفصالية سنه 1955، بمجرد تحقق الاستقلال المزعوم سارع كيان يهود بمد الجنوب بمستشارين عسكريين! فعن أية مكاسب يتحدث هذا النظام الموغل في الخيانة والتبعية والغارق في بحر الدونية؟!

إن خطوة التطبيع الخيانية مع كيان يهود ستشكل خطرا على

السودان بالدرجة الأولى والأخيرة، والتاريخ شاهد على ذلك، أما فلسطين الإسلامية فلن يضرها انضمام نظام انبطاحي جديد إلى طابور الأنظمة الخائنة التي باشرت التطبيع المشين معه، وشرف تحريرها لن يناله ألا قادة عظام يؤثرون الآخرة على الأولى، فعلى أهل السودان الأخيار أن يقولوا كلمتهم ويكملوا مسيرة ثورتهم لتطيح بهذا النظام الخائن، ويضعوا الإسلام موضع التطبيق في سدة الحكم ثم يباشروا العمل العسكري لتحرير كل فلسطين، الساكنة في قلوبهم والتي كانوا دوما يتوقون لتحريرها، وهم أهلٌ لذلك.

هل يخدم فوز الحزب الديمقراطي ونجاح بايدن في الانتخابات الأمريكية قضية فلسطين؟!

د. إبراهيم التميمي
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين

مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية في الثالث من الشهر القادم، ومع كثرة التقارير التي تتحدث عن تراجع أسهم دونالد ترامب الانتخابية بفعل الأزمات المتلاحقة التي عصفت بالولايات المتحدة؛ من أزمة كورونا وتبعاتها الصحية والاقتصادية، وكذلك أزمة العنصرية التي ازدادت وتفاقمت، والأزمات السياسية التي تمثلت بالفشل في تطبيق صفقة القرن، وعدم توقيع الشق الثاني للاتفاقية التجارية مع الصين، ومع كثرة استطلاعات الرأي التي تتحدث عن احتمالية فوز مرشح الحزب الديمقراطي جون بايدن، وكذلك ما حصل في الاقتراع المبكر من تقدم لبايدن، مع كل ذلك تجد الكثير من السياسيين والمراقبين والدول ومنها دولا كبرى، تترقب ماذا سوف يحصل في الانتخابات الأمريكية، كلٌ له في ذلك اعتباراته السياسية، وأسوء أنواع المراقبين سياسياً هم التابعين للولايات المتحدة سياسياً، خاصة في البلاد الإسلامية، وحالهم كعبد ينتظر ليعرف من سيصبح سيده، هل هو صاحب السوط الغليظ أم صاحب السوط الناعم!

وفي فلسطين تجد السلطة الفلسطينية ورموزها والحركات الوطنية وأزلامها، يترقبون الانتخابات الأمريكية ويتمنون فوز بايدن! فهل فوز الحزب الديمقراطي ومرشحه جون بايدن يخدم قضية فلسطين؟ وهل السياسة الأمريكية تجاه قضية فلسطين تتغير بتغير الحزب والرئيس الحاكم؟ وهل من المتوقع فوز بايدن وماذا سوف يحدث للقضية إن فاز؟ وما هو الحل السياسي لقضية فلسطين؟

وقبل الأجابة عن هذه التساؤلات لا بد من استعراض بعض الحقائق:

إن الولايات المتحدة هي دولة مؤسسات وليست دولة رئيس بعينه، ورغم أن منصب الرئيس فيها ليس منصباً فخرياً حيث يتمتع بصلاحيات واسعة من أبرزها المصادقة على تشريعات الكونغرس بشقيه مجلس النواب والشيوخ حتى تصبح نافذة، وقدرته على إيقاف أي قرار أو تشريع وعدم إمكانية تجاوز رفضه (الفيتو الرئاسي) إلا بتصويت ثلثي مجلس الشيوخ والنواب، وكذلك صلاحية إجراء المناورات السياسية مع الدول الأخرى وعقد اتفاقيات لا ترقى لدرجة معاهدات، وتوجيه ضربات عسكرية لا تصل لحد الحرب الشاملة، واختيار مستشار الأمن القومي وغيرها دون الرجوع للكونغرس، رغم تلك الصلاحيات إلا أن الدولة تبقى دولة مؤسسات تشريعية-الكونغرس-، وعسكرية-البنتاغون-، واستخباراتية-السي أي أيه ومراكز الأبحاث-، وفيها مطابخ سياسية لا تسمح لرئيس الدولة خاصة في السياسة الخارجية بالخروج عن سياستها القائمة على الاستعمار وبسط النفوذ وتثبيت العملاء خاصة في بلاد المسلمين ومنع نهضتهم وحفظ المصالح الأمريكية في العالم ومنع تراجع مكانتها العالمية وكبح جماح الدول الكبرى والعمل على إضعافها وحصر نفوذها، ولكنها تترك للرئيس اختيار الأساليب في تنفيذ كل ذلك.

إن السياسة الأمريكية الخارجية قد تتغير بتغير الحاكم من حيث درجة الصلابة والمرونة في التعامل مع القضايا والملفات السياسية العالقة مع الدول الأخرى ومنها الدول الكبرى، بل قد تختلف في عهد الرئيس نفسه كما حصل في عهد ترامب في الملف الصيني وتغير الحال من حروب تجارية وفرض للضرائب إلى لقاءات واتفاقيات، والملف الكوري من تهديد ووعيد إلى لقاءات ومباحثات، ولكنها بالنسبة لقضايا المسلمين متصلبة لا تعرف الشفقة أو اللين فلا تعطيهم متنفساً ليقيموا دولة تمثل حضارتهم ووجهة نظرهم عن الحياة ولا تسمح لهم بأن يسقطوا نظاماً عميلاً أو يحرروا أرضاً أو يصونوا ثروة أو يسترجعوا بلداً وأرضاً مغتصبة، لا فرق في ذلك التصلب بين رئيس ورئيس وبين حزب وآخر، وكلٌ يبدأ من حيث انتهى من سبقه، وهذا يظهر بتتبع ما حصل في بلدان ثورات الربيع العربي وكذلك يظهر بتتبع تسلسل حلقات التآمر على قضايا المسلمين ومنها قضية فلسطين وكشمير وفصل جنوب السودان وغيرها، وتلك السياسة بدأت منذ أن صعدت أمريكا على المسرح الدولي منتصف القرن المنصرم وهي مستمرة إلى اليوم ويظهر فيها كيف أن كل إدارة تكمل من النقطة التي وصلت إليها الإدارة التي سبقتها.

هل السياسة الأمريكية تجاه قضية فلسطين تتغير بتغير الحزب والرئيس الحاكم؟

بحسب ما ذكرنا سابقاً فإن السياسة الأمريكية تجاه قضية فلسطين ثابتة لا تتغير، وهي سياسة استعمارية تقوم على تصفية القضية لصالح كيان يهود بشكل يبقيه قوياً ومتماسكاً يخدم المصالح الأمريكية كخط دفاع متقدم لها في منطقة الشرق الأوسط، وكخنجر في خاصرة الأمة الإسلامية يضعفها ويمنعها من النهوض، وكذريعة للتدخل الأمريكي في كل شاردة وواردة في المنطقة، وهذه السياسة يبذل كل رئيس وكل حزب جهده لتنفيذها بأفضل صورها من منظورهم الاستعماري.

في حال فوز الحزب الديمقراطي ومرشحه جون بايدن في الانتخابات ماذا سوف يحدث وهل فوزه يخدم قضية فلسطين؟

رغم أن فوز جون بايدن ليس الاحتمال الأكبر نظراً لأن ترامب يمثل الحزب الجمهوري وليس شخص ترامب، وأنه يعتبر من أصحاب رؤوس الأموال المتنفذين ويلقى منهم الدعم، لا سيما بعد الخدمات التي قدمها لهم، ومنها خفض الضرائب عليهم وعلى مصانعهم وتقديم التسهيلات لهم، ومع وجود قاعدة شعبية له من الشعب وخاصة ما يعرفون بالإنجيليين، وكذلك حالة التناغم بينه وبين اللوبي اليهودي بعد الوعود التي حققها لهم في قضية فلسطين، ولا ننسى ما قدمته الأنظمة العميلة في بلاد المسلمين ونخص بالذكر النظام الإماراتي والبحريني والقطري من إنجازات لترامب ودعاية انتخابية له في الوقت الضائع من ولايته الرئاسية وذلك في ملف فلسطين وأفغانستان، وغيرها من العوامل، ولا ننسى قضية المجمع الانتخابي التي تمكنه من الحصول على أصوات المجمع كامل في الولاية التي يفوز بها ولو كان منتخبوه في الولاية أكثر بصوت عن منافسه، تلك الألية التي تمكنه من الفوز حتى لو كان من انتخب بايدن من الشعب أكثر! كما حصل في انتخابات عام 2016 مع هيلاري كلنتون. رغم ذلك كله، يبقى احتمال فوز بايدن قائما، وهو إن حصل سيكون له تداعياته على الداخل الأمريكي خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي وسياسة فرض الضرائب والجانب الصحي وغيرها من القضايا الداخلية، أما بالنسبة للسياسة الخارجية فسوف تشهد المزيد من الخبث والدهاء في تنفيذها بشكل يحقق مصالح الولايات المتحدة الاستعمارية التوسعية.

هل فوزه يخدم قضية فلسطين؟

إن الخط العام الواضح بالنسبة للسياسة الأمريكية الاستعمارية الحاقدة تجاه قضية فلسطين ثابت لا يتغير بتغير الرئيس أو الحزب الحاكم، وهو كما ذكرناه سابقاً؛ تصفية القضية لصالح كيان يهود بشكل يراعي فيه أفضل سيناريو براغماتي يحقق تلك المصلحة، والذي يقتضي محاكاة ما فرض على الأرض من وقائع استعمارية، وهذا يظهر بتتبع ما حصل لقضية فلسطين، فقبل حرب عام 1967 كان مشروع الدولتين بنسخته الأصلية وبعد الحرب وحتى اتفاقية أوسلو بقي السيناريو مشروع الدولتين مع مراعاة ما فرضه كيان يهود من وقائع استعمارية على الأرض، وتم ابتداع نظرية تحاكي تلك الوقائع -نظرية تبادل الأراضي-، وبعد أوسلو استمر كيان يهود بضوء أخضر أمريكي بفرض المزيد من الوقائع بالتوازي مع مراعاة تلك الوقائع من قبل كل إدارة أمريكية تتسلم مقاليد الحكم، حتى جاء ترامب الذي كان أكثر جرأة ووقاحة وعنصرية في تصفية القضية لصالح كيان يهود، وظهرت جديته الحاقدة في محاكاة الوقائع التي فرضها كيان يهود بشكل متلاحق على مر عقود في الأراضي المحتلة عام 1967، فكان طرحه لصفقته المشؤومة التي بنظره تحاكي تلك الوقائع وكان تجاوزه الفظ والحاقد للملفات «العالقة» من حق العودة والقدس والانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، وذلك أملاً في تنفيذ صفقته ضمن ولايته الانتخابية الأولى والتي مضت دون إكمال ذلك، حتى جاءت الانتخابات الحالية، والتي ستكون، في حال نجاح ترامب، فاصلاً قصيراً حتى يستأنف ما بدأه، وهو ما دفع البعض إلى القول بأن فشله في الانتخابات ونجاح بايدن بمثابة طوق نجاة لقضية فلسطين! وغفل أو أغفل هؤلاء حقيقة السياسة الأمريكية الاستعمارية، وأن عدم نجاح ترامب يعني بداية حلقة تآمر جديدة برعاية الحزب الديمقراطي بمشاهد أكثر خبثاً ومكراً لإكمال ما بدأه ترامب أو تجميده إلى أن يأتي من يكمله، وأصبح حالهم في التعويل على الحزب الديمقراطي في إنقاذ قضية فلسطين كحال من يطلب من الماء جذوة من نار، فلا يوجد سياسي عاقل يتصور مثلاً أن يجبر الحزب الديمقراطي كيان يهود -في الوقت الراهن- على الانسحاب من كامل الأراضي المحتلة عام 1967 أو أن يغلق مبنى السفارة في القدس أو أن يعيد اللاجئين أو أن يلغي اتفاقيات التطبيع، بل سيكمل ما بدأه ترامب سواءً على المستوى المحلي في الأرض المباركة أو على المستوى الإقليمي مع الأنظمة الخائنة، وهذا بالمنظور الوطني التفريطي المتمسك بمشروع الدولتين يعني أنه لم يعد هناك أفق سياسي سوى مزيد من الوقت وإطالة حلقات المسلسل الذي يحفظ أدوارهم ومصالحهم على حساب القضية وثوابتها! فكيف الحال ومشروع الدولتين بنسخته الأصلية والأولية تفريط وتضييع؟! وكيف الحال وكل تنازل عن ذرة تراب من أرض فلسطين من بحرها إلى نهرها تفريط وخيانة؟!

ما هو الحل السياسي لقضية فلسطين؟

إن السياسي الواعي لا ينتظر حصول تغيرات في بلاد الأعداء كي ينقذ قضيته، ولا يفرق بين سوط وسوط؛ فيقول ذاك غليظ وهذا أنحف، ولا بين شكل رئيس وآخر؛ فيقول ذاك لطيف وهذا متعجرف، ولا يقدم التنازلات ويعطي التبعية والولاء للعدو طمعاً في دفع عدو آخر وهم في الحقيقة سواء في عداوته، بل يعتز بعقيدته وينظر لقضيته من زاوية تلك العقيدة ويستنبط الحل منها ويحدد مكامن القوة في أمته ويحدد بشكل دقيق عدوه، ومن ثم يتحرك لاستنهاض أمته وحل قضيته وهزم عدوه، وبالنسبة للسياسيين المسلمين الواعين فإن الحل لقضية فلسطين من منظور عقيدتهم هو تحريرها كاملة وإعادتها درة تاج بلاد المسلمين وذلك يكون باستنهاض الأمة وجيوشها لإقامة دولة خلافة راشدة على منهاج النبوة تقوم على أنقاض الأنظمة الخائنة، وتحرك الجيوش لاقتلاع كيان يهود من جذوره، جيوش جرارة تتحرك خلف خليفة يعرف كيف يؤدب الأعداء وينسيهم وساوس الشيطان، خليفة ينتقل بأمة الإسلام من حالة الدفاع وتطهير بلادها من نفوذ الكافرين إلى حالة الجهاد والفتوحات لحمل رسالة الإسلام إلى البشرية جمعاء في مشارق الأرض ومغاربها حتى تستظل بسلطان الإسلام وتتذوق طعم الطمأنينة والأمان، فتتحقق بشرى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: «إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها» رواه مسلم.

شُرطة وسائل التواصل الإلكترونية لن تتصدى للإخفاقات الأساسية للديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية في جميع أنحاء العالم

(مترجم)

د. عبد الله روبين

الخبر:

أعلنت يوتيوب هذا الأسبوع أن «أي محتوى يتضمن ادعاءات حول لقاحات كوفيد19- تتعارض مع إجماع الخبراء من السلطات الصحية المحلية أو منظمة الصحة العالمية ستتم إزالتها من يوتيوب» يتبع هذا سياسة مماثلة من فيسبوك، والتي يزعم «غالبية الصحفيين» أنها «أكبر ناشر للمعلومات المضللة» حول جائحة كوفيد19-، وفقاً لصحيفة الجارديان في 13 تشرين الأول/أكتوبر.

التعليق:

الآن، ستملي منظمة الصحة العالمية والسلطات المحلية ما هو صحيح، وسيقوم يوتيوب وفيسبوك بفرض روايتهما للحقيقة. هناك العديد من المشاكل التي تظهر أمام هكذا قرار. ومع ذلك، فإن هناك مشكلة حقيقية فيما يسمى «الأخبار المزيفة». لقد سلطت جائحة كوفيد19- الضوء على السهولة التي تنتشر بها الادعاءات الجامحة التي لا أساس لها ونظريات المؤامرة حول الفيروس على مستوى العالم عبر وسائل التواصل الإلكتروني، مما تسبب في ارتباك كبير. لقد أمضت منصات وسائل التواصل سنوات في إنشاء وسيلة ترفيهية تستنفد مليارات الساعات من حياة الناس كل يوم لتقديم الإعلانات لهم وتحقيق أرباح ضخمة لأصحابها. فمؤسس فيسبوك، مارك زوكربيرج، هو سابع أغنى رجل في الولايات المتحدة. لقد انتزعت هذه المنصات السلطة من الحكومات ووسائل الإعلام التقليدية التي كانت تهيمن على ما يقرؤه الناس ويسمعونه. منذ أن تم الكشف عن دور كامبريدج أناليتيكا وفرق التضليل الروسي في انتخابات الولايات المتحدة لعام 2016 واستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كان من الواضح أن الحكومات المحلية يمكن أن تتدخل بشكل فعال في العمليات الديمقراطية للحكومات الأخرى. مع كوفيد19-، كان من الواضح أن الأخبار المزيفة يمكن أن تنتشر في جميع أنحاء العالم وتؤثر على جهود الحكومات المحلية غير المستهدفة لجمع الدعم لأجندات الصحة العامة الخاصة بها.

هذه المشكلة لا حل لها، وجعل منصات التواصل تعمل كرجال شرطة سيخلق العديد من التناقضات. على سبيل المثال، ناقشت وسائل الإعلام البريطانية هذا الأسبوع الاختلافات بين سياسات حكومة المملكة المتحدة ولجنتها الاستشارية العلمية، ويتساءل المرء أية نسخة من الحقيقة ينبغي التمسك بها؟ ناهيك عن أنه بالإضافة إلى اللجنة الاستشارية الرسمية، قام العديد من علماء بريطانيا بتشكيل لجنتهم الخاصة لتقديم استئناف مباشر للجمهور حيث تفتقر اللجنة الحكومية إلى الشفافية، وقد قدمت هذه اللجان في بعض الأحيان رسائل متناقضة.

كانت منظمة الصحة العالمية في كثير من الأحيان هدفاً لنظريات المؤامرة السخيفة التي لا أساس لها والتي انتشرت فيروسياً عبر وسائل التواصل، ولكن إذا تم دعم رواية منظمة الصحة العالمية للحقيقة بشأن ارتداء الأقنعة على سبيل المثال، فما الرواية التي يجب اتباعها؟ في بداية الأزمة قالوا إن على الناس العاديين عدم ارتداء الأقنعة، لكنهم الآن يصرون على أن الأقنعة ضرورية للسيطرة على انتشار الفيروس! أمرت الصين رعاياها منذ البداية بارتداء الكمامات ونجحوا في السيطرة على الفيروس، حيث كانوا يقودون العالم في وقت من الأوقات في حالات العدوى، وتم انتقادهم بسبب رد فعلهم البطيء، إلا أنهم الآن يحتلون المرتبة الخمسين على الرغم من كونهم أكثر دول العالم اكتظاظاً بالسكان. ثم هناك السويد، التي اتبعت نهج مناعة القطيع، على الرغم من أنها لا تزال تتخذ تدابير للحد من انتشار الفيروس على عكس ما أكده العديد من المنكرين لكوفيد19-. أين تختلف الدول في مقارباتها، وأية رواية للحقيقة سيتبناها فيسبوك ويوتيوب؟

المشكلة حقيقية، تعارض الحكومات وتتغير السياسات، وإضافة إلى ذلك، يبدو أن العبثية تحكم في فضاء وسائل التواصل. والآن طُلب من فيسبوك ويوتيوب استعادة النظام. ومع ذلك، لا يمكنهم معالجة المشكلة الأعمق المتمثلة في السلطة والقيادة، والتي اختفت الثقة فيها في أعين الناس في جميع أنحاء العالم. نجحت الصين وحدها بالقوة. أما بالنسبة لبقية العالم، فهناك حاجة إلى شيء جديد لجمع الدعم المجتمعي لسياسات الصحة العامة، ومن غير المرجح أن تتصدى الرقابة على وسائل التواصل للإخفاقات الأساسية للديمقراطيات ومعظم الأنظمة الاستبدادية حول العالم في هذا الصدد. على الأرجح، على العكس من ذلك، فإن حظر مقاطع الفيديو سيضيف شرعية إلى أية معلومات خاطئة مجنونة تحملها مقاطع الفيديو هذه، والتي ستظل رسائلها تجد طريقة للوصول إلى عامة الناس.

أمريكا تلغي السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على تويتر أن الولايات المتحدة ستزيل السودان من قائمتها للدول الراعية للإرهاب بعد أن دفعت الخرطوم 335 مليون دولار لضحايا الإرهاب وعائلاتهم.

وشكر رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك الرئيس ترامب على تويتر، "شكرا جزيلا لك، الرئيس ترامب! نحن نتطلع بشغف إلى إخطارك الرسمي إلى الكونغرس بإلغاء تصنيف السودان كدولة راعية للإرهاب، الأمر الذي كلف السودان الكثير". ويُعتقد أن شطب السودان من قائمة الإرهاب هو مقدمة لتطبيع الدولة الأفريقية العلاقات مع كيان يهود، بعد الإمارات والبحرين. وقال مسؤولان أمريكيان لم يتم الكشف عن هويتهما لصحيفة نيويورك تايمز إن السودان يمكن أن تطبع مع كيان يهود في غضون أيام بعد الانتهاء من تفاصيل إزالة السودان من قائمة الإرهاب. ويحتاج الكونجرس إلى الموافقة على الإزالة بعد إخطاره رسمياً من الرئيس. ومن المتوقع دفع مبلغ 335 مليون دولار لعائلات ضحايا هجمات القاعدة عام 1998 على سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا. وردت الولايات المتحدة على قصف السفارة بإطلاق صواريخ كروز على مصنع للأدوية في الخرطوم. وزعمت الولايات المتحدة في ذلك الوقت أن مصنع الأدوية في الشفاء كان يستخدم لصنع غاز الأعصاب للقاعدة، لكن لم يدعم هذا الادعاء أي دليل على الإطلاق، وتم تدمير المصنع في الغارة. منذ أن أنتجت الشفاء نصف الأدوية في البلاد، تسبب تدميرها في إحداث تأثير مدمر على السكان المدنيين في السودان.

الهيئات الدولية وأدوارها في فرض الحلول الرأسمالية الغربية في اليمن

عبد الله القاضي - اليمن

الخبر:

قال مجلس الأمن الدولي إن الحل السياسي في اليمن الذي يدعمه الخيار الوحيد الكفيل بإنهاء الحرب الدائرة في البلاد منذ أكثر من ست سنوات. ودعا أعضاء المجلس في بيان لهم كافة الأطراف إلى تأييد عاجل وبدون تأخير للمقترحات الواردة في الإعلان المشترك الذي ترعاه الأمم المتحدة لتحقيق السلام الدائم في اليمن، مشددين على ضرورة التوصل إلى اتفاق عاجل حول الإعلان المشترك لإجراء المفاوضات حول الاتفاق الانتقالي الشامل لإنهاء الحرب وما يترتب على ذلك الاتفاق من تقاسم السلطة بين المكونات السياسية والمجتمعية المتنوعة في البلاد.)موقع بوابتي(

التعليق:

لقد ركزت دعوة مجلس الأمن على استئناف المحادثات بين الأطراف بشكل عاجل، والتعاون الكامل مع الوساطة التي يقودها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، معبرين عن التزامهم تجاه العملية السياسية الجامعة بقيادة يمنية، وفق قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، مما يظهر جلياً أن المرجعية للحوار والأساس الذي تقوم عليه المحادثات والحلول هي ما تبناه الغرب الكافر من أنظمته وأحكامه المنبثقة عن عقيدة مبدئه الرأسمالي الذي يقوم على فكرة الحل الوسط، وهذا يدل على أن لا مكان للإسلام وحلوله في حل قضية اليمن.

ومن ضمن الأفكار والمفاهيم التي يركز الغرب حضارته على أساسها نظام الكوتا، فقد أكد أعضاء مجلس الأمن أهمية إجراء عملية سياسية جامعة في اليمن تسمح بالمشاركة الكاملة والفعالة للنساء والشباب، بالإضافة إلى تأكيده على سيادة اليمن بدلا من أن تكون السيادة لشرع الله، وكذلك التزام مجلس الأمن على استقلال اليمن عن الأمة الإسلامية وذلك تكريساً لاتفاقية سايكس بيكو المشؤومة التي مزقت بلاد المسلمين إلى ما هي عليه اليوم.

إن مما يقوم به الغرب من التهيئة عبر هيئاته ومنها الأمم المتحدة لقبول حلوله عن طريق الصليب الأحمر الدولي، ومنها ترحيب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش بعملية إطلاق سراح المحتجزين بين طرفي أدوات الصراع الدولي في اليمن، يومي 15 و16 تشرين أول/أكتوبر 2020م، وفقاً للاتفاق الذي توصلا إليه في 27 أيلول/سبتمبر برعاية الأمم المتحدة، والذي يقضي بإطلاق سراح أكثر من ألف شخص ممن اعتُقلوا على خلفية ذلك الصراع، لتظهر بذلك الأمم المتحدة وكأنها الراعي على الجانب الإنساني لأولئك المحتجزين، وهي في حقيقة الأمر صانعة الداء ومفتعلة الدواء.

كما أن حثّ الأمين العام لطرفي الصراع على الاستمرار في انخراطهم مع مبعوثه الخاص لوضع اللمسات الأخيرة على الإعلان المشترك الذي يتضمّن وقف إطلاق النّار في كافة أنحاء اليمن، بالإضافة إلى استئناف عملية سياسية شاملة للجميع لإنهاء الحرب، ليدل على اقتراب حل قضية اليمن، ولكن حسب نظام الغرب ونمط عيشه، بدلا من نظام الإسلام وأحكامه. وذلك ما ينادى له الجبين، ويعتصر له القلب ألماً.

لقد أسلم أهل اليمن أنفسهم لمن لا يرقبون فيهم إلاً ولا ذمة، ولن يتحرروا من ذلك إلا متى ما أصبحوا جزءاً من الأمة الإسلامية تحت ظل دولة الخلافة على منهاج النبوة، ففيها عزتهم وبها تحرر أرضهم ومقدساتهم وبها ينالون رضا ربهم وسعادتهم في الدارين. فالبدار البدار للعمل بإخلاص عن وعي لإقامتها مع المخلصين من الأمة.

قال تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

الديمقراطية التوافقية: مزيد من الأزمات والمشاكل

المهندس ناصر وحان اللهبي- اليمن

إن التوافق الديمقراطي بلاء يضيِّع الإسلام وقضايا المسلمين، ولو أخذنا على سبيل المثال موضوع التوافق الديمقراطي في القضية الفلسطينية لوجدناه يؤكد حقيقة هذا التناقض مع الإسلام. فموضوع الحوار الرئيسي المطروح على جدول أعمال المتحاورين الفلسطينيين هو الاعتراف بالدولة اليهودية، والاعتراف بالاتفاقات الموقَّعة معها، والاعتراف بالمرجعية الدولية وبالمرجعية العربية لحل القضية الفلسطينية.

ومعلوم أن الاعتراف بالكيان اليهودي المغتصب في الوجود على معظم أرض فلسطين حرام شرعًا، وأن جميع تلك المرجعيات المطروحة لحل القضية الفلسطينية هي محرَّمة شرعًا؛ وذلك لأن تلك المرجعيات تقرُّ بالاحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجامعة العربية، وكلها قرارات كفر وبطلان وتتصادم مع الأحكام الشرعية.

وإذا تتبعنا الشورى في الإسلام وأحكامها، وفيما تكون الشورى، وهل فيها معنى (التوافق)؛ لوجدناها تنطلق من أمرين أساسيين هما:

-1 إنها حق لعامَّة المسلمين، وواجب على رئيس الدولة أن يستشيرهم اقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم.

-2 إنها تقوم على أساس اكتشاف الرأي الأفضل والأصوب في غير الأحكام الشرعية، وهذا يستلزم استنهاض العقول، وحشد الإمكانيات والطاقات؛ فتنبثق الآراء، وتظهر نقاط الضعف والقوة في كل رأي، فيؤخذ الرأي الصواب. إن الشؤون العامة تمس حياة الناس ومصالحهم، فلا يصح تجاوز مشاورتهم، ولا تجاهل رأيهم.

والشورى أو أخذ الرأي يكون من قبل الخليفة أو أي أمير أو أي صاحب صلاحية رئيسًا كان أو قائدًا أو مسؤولًا فإنه كله أمير، ويكون بين الزوجين، وفي الإصلاح بين الناس؛ ولقوله تعالى: (فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا).

أما إبداء الرأي لمن له الصلاحية حاكمًا كان أو قائدًا أو غير ذلك فأمر لا خفاء فيه، فهو من قبيل النصيحة، وهو أمر مشروع ويُبدى لأئمة المسلمين وعامتهم. وأما رجوع من له الصلاحية حاكمًا كان أو أميرًا أو رئيسًا لأخذ الرأي من الناس فهو محل التباس، لا سيما بعد أن تفشَّت مفاهيم الديمقراطية وكادت تُحوِّل عقليات كثير من المسلمين.

وأخذ الرأي هو ما أُطلق عليه في الإسلام (الشورى) و(التشاور). وإذا كان إبداء الرأي جائزًا سماعه من المسلمين وغير المسلمين؛ فلأنَّ الرسول أقرَّ الرأي الذي تضمَّنه حلف الفضول، حيث قال: «ولو دعيتُ به لأجبتُ، وما أحبُّ أن أخيس به وأنّ لي به حُمر النعم» سنن البيهقي. مع أنه كان رأي مشركين، فإن الرجوع لأخذ الرأي لا يكون إلا للمسلمين، أي أن الشورى ليست حقًا إلا للمسلمين، لأن الله تعالى يخاطب الرسول فيقول: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) أي للمسلمين. ويقول عزَّ وجلَّ: (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ٣٨) أي المسلمين؛ لأن الآية الأولى تقول: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) وهذا كله لا يكون من الرسول إلا للمسلمين. والآية الثانية تقول: (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ) وهذه الأوصاف لا تكون إلا للمسلمين مع بعضهم؛ ولذلك كانت الشورى خاصة بالمسلمين مع بعضهم قطعًا. والشورى عند المسلمين أمر مشهور ومعروف، وقد وردت في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف وفي أقوال المسلمين. فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما رأيت أحدًا أكثر مشاورة من رسول الله لأصحابه» سنن البيهقي. وعن الحسن رضي الله عنه قال: «ما تشاور قوم قط إلاّ هدوا لأرشد أمرهم». فأخذ الرأي، وهو التشاور أو الشورى، ثابت بنص القرآن والحديث. إلاّ أن الذي يخفى على الكثيرين هو: ما هو الرأي الذي تكون فيه الشورى أو التشاور. أي: ما هو الأمر الذي يؤخذ فيه الرأي، ثم ما هو حكم هذا الرأي: هل يجب أن يؤخذ فيه برأي الأكثرية بقطع النظر عن كونه صوابًا أو خطأ؟ أم يجب أن يؤخذ فيه بالرأي الصواب بقطع النظر عن كونه رأي الأكثرية أو الأقلية أو الواحد؟ وهل تعني ما يسمى بالتوافق؟.

ولمعرفة الجواب على ذلك يتحتم فهم واقع الرأي من حيث هو: ما هو. وفهم الأدلة الشرعية التفصيلية الواردة في أخذ الرأي، وتطبيق هذه الأدلة على واقع الرأي تطبيقًا تشريعيًا.

أما واقع الآراء الموجودة في العالم فإنها لا تخرج عن (فكر أو عمل)، فالآراء الفكرية هي ثلاثة، وواحد رأي عمل:

أولًا: أن يكون الرأي حكمًا شرعيًا أي رأيًا تشريعيًا. (وهذا لا تَوافق فيه، ويُلتزم حكم الله فيه كما في صلح الحديبية).

ثانيًا: أن يكون تعريفًا لأمر من الأمور. إما تعريفًا شرعيًا كتعريف الحكم الشرعي ما هو، أو تعريفًا لواقع، كتعريف العقل وتعريف المجتمع وما شاكل ذلك (وهذا لا تَوافق فيه، ويُلتزم رأي أهل العلم في تلك المجالات).

ثالثًا: أن يكون رأيًا يدل على فكر في موضوع، أو على فكر في أمر فني يدركه أهل الاختصاص. (وهذا لا تَوافق فيه ويُلتزم رأي أهل الخبرة والاختصاص كما في واقعة بدر).

رابعًا: أن يكون رأيًا يرشد إلى عمل من الأعمال للقيام به. (وهنا التوافق وهذا مجاله، كانتخاب رئيس أو الخروج لعمل، أو القيام بعمل يهم الجميع كما في غزوة أحد).

وهذا هو شرعنا الإسلامي الذي وضع الخط المستقيم أمام الخطوط العوجاء، فلا توافق في التشريع ولا في العلم والاختصاص والخبرة، إنما توافق في واقع عملي وليس فكريًا؛ وعليه يكون موضوع (التوافق الديمقراطي) مخالفًا للفكر الإسلامي وللحكم الشرعي؛ لأنه فتح الباب على مصراعيه لكل فكر دخيل علينا، وبالتالي فلا شرعية لحوار موضوعه غير شرع الله، ومرجعيته باطلة، ولا تصلح لنا كأصحاب عقيدة وحضارة متميزة، نريد منها أن تُخرج العالم من شقاء الرأسمالية والديمقراطية إلى سعادة الإسلام.

-3 وأما أطراف (التوافق الديمقراطي) فإن طرفًا على الأقل أو أكثر من أطراف الحوار يتمثل دائمًا في السلطة الحاكمة، ونحن نعلم يقينًا أن السلطات الحاكمة في بلداننا ما هي في الواقع سوى وكيل سياسي يمثل مصالح الدول الكبرى المستعمرة في تلك البلدان. وهذا معناه أننا عندما نتحاور مع الحكومة أو السلطة في أقطارنا الإسلامية فإننا نتحاور في الواقع مع مبعوثين أو مندوبين للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وللدول العظمى بشكل عام. ولا شك أن هذا الحوار مع هؤلاء هو حرام شرعًا؛ لأنه يجعل للكفار أكبر سبيل على المسلمين، والله سبحانه يقول: (وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ١٤١).

والأمر الآخر، فإن التيارات التي تدخل في الحوار هي متبنية مناهج علمانية، وتركن إلى الخارج لكي تصل إلى الحكم، وتستقوي بالسفارات والمخابرات الخارجية، وحين تصل إلى الحكم تنفذ كل المؤامرات على الأمة ومبدئها ومصالحها وثرواتها ومقدراتها، وليس كما يقولون الشراكة والتعاون والعلاقات!! .

-4 وأما الغاية من (التوافق الديمقراطي)

فإنها تكون دائمًا للوصول إلى حل وسط بين المتحاورين، والحل الوسط لا ريب بأنه حل غير إسلامي؛ لأنه يجري فيه تنازل كل طرف من أطراف الحوار عن جزء من ثوابته لكي يتوافق المتحاورون على حل يرضي الجميع. ولو سلمنا جدلًا بوجود طرف إسلامي صادق في الحوار، فإن عليه لزامًا أن يتنازل عن جزء على الأقل من ثوابته حتى يلتقي مع التيارات العلمانية والحكومية في منتصف الطريق. وهذا من شأنه أن يجعل الغاية المراد الوصول إليها بين المتحاورين بعيدة كل البعد عن الغايات الشرعية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الحل الوسط هذا يعني أننا قبلنا من حيث المبدأ الحكم بغير ما أنزل الله ورضينا بالتحاكم إلى الطاغوت، وبتحكيم قوانين الكفر في حياتنا، والله سبحانه وتعالى يحذِّرنا من ذلك فيقول: (وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ٤٩) ويقول سبحانه: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ٦٠).

وأما نتائج (التوافق الديمقراطي) فسنتكلم عنها، إن شاء الله تعالى، في المقال التالي الذي يتبع

في ذكرى المولد النبوي الشريف
ما دام الغرب يستعمرنا... فإن العمل مستمر

محمد السحباني

لعل الحدث الأبرز الذي سيحرك مشاعر المسلمين في الأيام القليلة القادمة لن يخرج عن دائرة إحياء ذكرى المولد النبوي الشريف، وبما أن الشعوب ثائرة فان أغلب ما يصلح لترشيد حركتها وتوجيه بوصلتها هو استحضار معاني التغيير في سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم والعقبات التي أزالها من طريقه ليفسح المجال لإنشاء كيان سياسي جديد يخالف النظام المحلي والنظام الدولي آنذاك.

لقد سطر النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم طريقه منذ البداية حيث أعلن للناس صراحة ومنذ اللحظة الأولى الخطوط العريضة لمشروعه الجديد "الحكم على أساس الوحي" وكان ذلك على منابر الصفا والمروة بأن قال "كلمة تدين لكم بها العرب والعجم".

نعم إن هذا الإعلان السياسي كان عنوانا أبلج لتقويض بنيان النظام السياسي من أساسه فما كان من أرباب ذاك النظام حينها إلا أن يحركوا آلة القمع كما هو في زماننا وكم طحن حكام السوء اليوم من أبرياء تحت دباباتهم أو داخل أقبية زنزاناتهم ولما باءت كل هذه المحاولات بالفشل تحرك الحكام المستبدون في اتجاه أخر عمدوا فيه إلى تزيين نظامهم الباطل فكريا والمنبوذ جماهيريا حيث خلق فئتين في المجتمع السادة والعبيد وهو نفس الأمر الذي يلجأ إليه عادة من ينهزم في إقناع الجماهير في ساحات الصراع الفكري وهاهي اليوم الديمقراطية تزين نفسها وتريد أن تقنع الناس أن العنصرية انتهت من أمريكا أو أن وحشية أوروبا أمام المهاجرين ولت من غير رجعة أو أن أجرام روسيا في البوسنة كان خطأ سياسيا لا يتكرر يوميا في سوريا عن طريق إسناد بشار الأسد بالأسلحة الكيماوية. وكما تحرك الحكام لحماية عروشهم وكروشهم تحرك الملأ أصحاب المصالح الاقتصادية والأموال التي تعتصر من أجساد الشعوب المنهكة بفعل نظام السوء وكما حوصر النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم وغيره من قادة التغيير في العالم حوصرت الشعوب الإسلامية الثائرة ضد حكامها بمعية صندوق النقد الدولي الذي يتحكم بالمشهد الاقتصادي العالمي وكبلت من جديد بقروض تبدأ ولا تنتهي وحوصرت شعوب الربيع العربي أيضا بدساتير على مقاس المستعمر تديم حالة الوهن السياسي بل لعل الضامن الوحيد لدخول اللعبة الديمقراطية العبثية كان إقصاء الإسلام وعقيدته ونظامه وهو عربون قبول الموظفين من الحكام والسياسيين في دوائر القرار السياسي الغربي.

لقد كانت رسالة النبي صلى الله عليه وسلم واضحة إسقاط النظام الجاهلي الذي يكرس كل أشكال الحيوانية في الحكم والاقتصاد وإسقاط كل رموزه من الحكام المستبدين والمتشرعنين داخل دار الندوة أو داخل برلمانات الحكم وكشف جهات الإسناد المالي والمتعمشين من الفساد السياسي وهم الملأ أصحاب الدرهم والدولار والدينار الذين يقدمون المال على الإنسان ولو اقتضى منهم ذلك فتح باب الإرهاب تمويلا وتخطيطا.

نعم إن أرادت الشعوب الثائرة استرداد سلطانها فعليها البدء برأس الخبائث الديمقراطية ونظامها وأربابها والقائمون عليها والنافخون في جثتها من حكام وسياسيين وإعلاميين ومثقفين وخطباء وعلماء، وكل من يظهره البحث متصديا لمشروع الأمة العالمي "الحكم على أساس الوحي" كما هي سيرة النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم.

دولة الخلافة ونشر المدنية الإسلامية

بقلم: الأستاذ معاوية عبد الوهاب

من المعلوم أن الحضارة هي مجموعة المفاهيم عن الحياة، وهي خاصة تتبع وجهة النظر في الحياة وتحدد نمط العيش الذي تحياه الأمة أو الشعب (كالأفكار والعقائد والأحكام الشرعية)، بينما المدنية هي الأشكال المادية في الحياة فهي عامة لكل الأمم، وليست خاصة بأمة دون أمة، ما لم تكن متعلقة بوجهة النظر عن الحياة؛ فالعلوم والصناعات وما ينتج عنها كالقمر الصناعي والسيارة والموبايل والدواء والأدوات المادية هي عامة ليست مقتصرة على أمة معينة ولا على حضارة دون حضارة بل هي مشتركة بين جميع الأمم والشعوب... ولكن الملاحظ أن الدول القائمة على العقيدة الرأسمالية رغم أن الاستعمار هو طريقة نشرها للحضارة الغربية، إلا أنها أيضا عملت على نشر نتاجها المادي وربط طراز العيش القائم على وجهة النظر به، **وجعل ذلك هو السائد عالمياً، والغاية من هذه العملية أمران:**

الأول: ربط الدول الأخرى بالدول الغربية، لأجل الترويج لبضاعتها ومنتجاتها الصناعية، وسرقة اقتصاد الشعوب بالترويج للبضاعة الاستهلاكية حصراً.

والثاني: أن الترويج للمدنية الغربية عالمياً بمثابة الرمي التمهيدي للترويج لقيم الحضارة الغربية عالمياً، وخاصة في البلاد الإسلامية.

فالمدنية الغربية كانت مثل إبرة المخدر التي تعطى للمريض قبل العملية الجراحية، ثم وفي غرفة العمليات يفعل الطبيب بالمريض ما يشاء والمريض لا يشعر.

وكذلك فعلت الدول الغربية في البلاد الإسلامية، فبعد أن تخدّر كثير من المسلمين بالمدنية الغربية وصاروا مضبوعين بقيم الحضارة الغربية وطراز العيش الذي لم يعودوا يتصورونه بدونها، وأصبح الربط بين التقدم في الأشكال المدنية في الغرب ومفاهيم الحضارة الغربية ومنها الديمقراطية وفصل الدين عن الحياة والحريات والنفعية وغيره أمرا لازما، لأجل هذا كان على دولة الخلافة القائمة قريبا بإذن الله أن تسعى جاهدة للتخلص من شوائب المدنية الغربية وليس الحضارة فقط، وفي الوقت ذاته تسعى للترويج للمدنية المتعلقة بوجهة نظرها عن الحياة، لتكون هي السائدة.

فمثلا طراز البناء الغربي لا يراعي الستر ولا يراعي الفصل بين الرجال والنساء في الحياة الخاصة، لذلك يجب تغييره ونشر شكل البناء الإسلامي الذي يراعي هذه الأمور.

أيضا دولة الخلافة ستعيد استخدام معايير الأطوال والمساحات والأكيال والأوزان الإسلامية كلها من جديد، ليسهل تصور الأحكام الشرعية المتعلقة بها وتطبيقها، وتنبذ داخلياً الأمور المدنية الغربية طالما هناك بديل إسلامي، وتحاول الترويج لهذه المدنية الإسلامية عالمياً، فتعيد مثلا القياس بالجريب والقصبة والقفيز للمساحات الزراعية، وتعيد الإصبع والقبضة والذراع والباع والميل والفرسخ والبريد للأطوال، وتعيد المد والصاع والوسق للمكيال...

صحيح أن الكيلو والمتر واللتر مقاييس عالمية، ولكن الأولى بدولة الخلافة أن تكون مدنيتها المتعلقة بالأحكام الشرعية هي السائدة، خاصة وأن التكنولوجيا الحديثة سهلت الأمور فيمكن العودة لهذه المدنية بسهولة وسلاسة عبر إنتاج موازين إلكترونية.

وعلى فقهاء وعلماء دولة الخلافة أن يضبطوا المدنية المتعلقة بوجهة النظر الإسلامية في شتى نواحي الحياة، ولا يكتفوا بإنتاجها فقط، وعلى الخلافة جعل هذه الأشكال المدنية هي السائدة داخلياً لأن ذلك جزء من تطبيق الإسلام ورعاية الشؤون بأحكام الشرع، كما تسعى دولة الخلافة لنشر ذلك عالمياً كوسيلة من وسائل الدعوة، بحيث تنجذب قلوب الشعوب لطراز العيش الإسلامي، تمهيداً لدخولهم في دين الله أفواجاً عبر الفتوحات وحمل الدعوة.

ما أحوجنا للخلافة

رنا مصطفى

الخبر:

حذرت الأمم المتحدة، الجمعة، من "انزلاق ما يصل إلى 100 مليون شخص حول العالم إلى هوة الفقر هذا العام جراء تفشي فيروس كورونا".

جاء ذلك في تقرير صدر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، بمناسبة إحياء اليوم الدولي لمكافحة الفقر في العالم، الموافق 17 أكتوبر من كل عام.

التعليق:

مما لا شك فيه أن الفقر أصبح واحداً من المهددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمني والمجتمعي في العالم، رغم ما تعجّ به البلاد من ثروات وخيرات هائلة، منها الزراعية، ومنها المائية، ومنها الظاهر، ومنها الدفين.

ويعود السبب الرئيسي لزيادة معدلات الفقر وعدم نجاح الحلول الموضوعة - ليس كما يوهمون الناس - إلى نواة هذا النظام الرأسمالي الذي قرر أنه لا يستحق الحياة إلا من كان قادراً على المساهمة في إنتاج السلع والخدمات أو امتلاكها بأي سبب يناسبه، أما من كان عاجزاً لأنه خُلِقَ ضعيفاً، أو لضعف طرأ عليه، فلا يستحق أن ينال من ثروة البلاد ما يسد حاجاته، وأما فيروس كورونا لم يكن دوره سوى كشف وفضح هشاشة هذا النظام وفساده بمعالجة المشاكل ولا سيما احتواء هذا الفيروس الصغير بدل أن يجعلوه شماعة لكل صغيرة وكبيرة ولكل مشكلة ومصيبة، وبالتالي من المستحيل القضاء على الفقر ولو بعد عشرات السنين في نظام كان هو نفسه العامل الرئيسي للفقر.

إن الحل الوحيد الذي سيساعد بالتأكيد في القضاء على فساد النظام الرأسمالي وحماية المجتمع من براثن الفقر والعوز والحاجة، إنما هو في تطبيق السياسة الاقتصادية في الإسلام، ولن تُطبق هذه السياسة إلا في ظل دولة الخلافة الراشدة القائمة قريبا بإذن الله، فالأمة في أمَسّ الحاجة لها، بل العالم أجمع، فهي ليست دولة فئة أو مذهب أو قوم، بل نظرتها لرعاياها واحدة، فتطبق الإسلام حسب الدليل الشرعي من الكتاب والسنة. وهي ليست دولة عرق أو لون فلا فضل فيها لعربي على أعجمي ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى.

والخلافة دولة كل مسلم ومطلب لهم وواجب في أعناقهم. فالإسلام وحده هو الذي يصنع القادة الأتقياء والشخصيات التي تهمها الآخرة أكثر من الدنيا، ويعتبرون أن الحكم مسئولية، وليس وسيلة للكسب. والقعود عن إقامة خليفة للمسلمين معصية من أكبر المعاصي، لأنه قعود عن القيام بفرض من أهم فروض الإسلام، ويتوقف عليه إقامة أحكام الدين، بل يتوقف عليه وجود الإسلام في معترك الحياة. فدولة الخلافة هي ملاذ البشرية جمعاء، وإنها إن شاء الله باتت قاب قوسين أو أدنى. وعندما يأتي ذلك اليوم الذي تقوم فيه دولة الخلافة الراشدة سيظهر ويتجسد للعيان قوله عز وجل: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾.

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

(..إنّ شانئك هو الأبتر)
إلى الحبيب المصطفى في ذكرى مولده العطرة

تحيي الأمّة الإسلاميّة هذه الأيّام ذكرى مولد خير الأنام وسيّد الأنبياء محمّد صلّى الله عليه وسلّم ،وبصرف النّظر عن جواز ذلك من عدمه فإنّ هذه الذّكرى العزيزة على قلوب المسلمين المتيّمين بحبّ نبيّهم وشفيعهم حدّ الهوس قد التحفت هذه السّنة برداء قاتم من العنصريّة والتّجديف والإسلاموفوبيا والتّحرّش المجّاني بجناب الرّسول الكريم ،إذ تزامنت مع عودة أزمة الرّسوم الكاريكاتوريّة المسيئة لنبيّ الإسلام في أقبح تجلّياتها متّخذة من فرنسا (بلد الحرّيات وحقوق الإنسان) منطلقا لها.. فبعد تفجير بركان الرّسوم المسيئة سنة 2005 وما تلاه من هزّات ارتداديّة على امتداد 15 سنة ، ها أنّ الأمّة الإسلاميّة تُطعن مجدّدًا في أقدس مقدّساتها وتُلدغ - وهي مؤمنة - من نفس الجحر الفرنسيّ الصّليبي اللّئيم :فكعادتها كلّ سنة وتزامنا مع بدء محاكمة المتّهمين في قضيّة (شارلي هبدو) أعادت تلك الصّحيفة الهزليّة الصّفراء نشر الرّسوم المسيئة في تحدّ صفيق لمشاعر المسلمين ،ثمّ تلقف عنها مشعل الاستفزاز مدرّس بالضّاحية الغربيّة لباريس يدعى (صامويل باتي) حيث عمد إلى عرض تلك الصّور على تلاميذه في القسم في إطار (درس تطبيقيّ لمبدأ حريّة التّعبير)..وكان من الطبيعيّ أن يثير هذا السّلوك الاستفزازيّ طالبا شيشانيّا مسلما دفعته حميّته الإسلاميّة وغيرته على نبيّه الكريم إلى قطع رأس ذلك المدرّس (حسب الرّواية المتداولة) ممّا أثار - رسميّا وشعبيّا - موجة عارمة من الكراهيّة العمياء والعداء الهستيريّ تجاه المسلمين خصوصا والمهاجرين عموما مصحوبة بإجراءات استئصاليّة قمعيّة قد تؤدّي مخرجاتها وتداعيّاتها إلى ما لا تُحمد عقباه..

حريّة تعبير..أم ضغائن مستكنّة؟؟

لقد مثّلت هذه الحادثة الأليمة متنفّسا للأحقاد والأضغان الفرنسيّة - حكومة وشعبا - ضدّ كلّ ما يمتّ للإسلام والمسلمين بصلة :ففي حركة استفزازيّة متحدّية أعادت (شارلي هبدو) نشر الرّسوم المسيئة وتبعتها العديد من كبريات دور النّشر الأوروبيّة ،بل إنّ بلديّة الضّاحية الباريسيّة الغربيّة - مسرح الجريمة - قد عمدت إلى نشرها بالحجم العملاق على واجهة مبنى بأكمله إمعانا في التحدّي..كما أطلقت ناشطات نسويّات في مدينة (تولوز) حملة كبرى لإغراق مركز المدينة بألف رسم كاريكاتوري (تأكيدا على حقّهنّ في التّجديف) فيما نزل آلاف الأشخاص إلى الشّوارع في العديد من المدن الفرنسيّة والأوروبيّة للتّظاهر (تحيّة لروح المدرّس المغدور)، هذا فضلا عن التحرّشات العنصريّة بالمسلمين عموما والمتحجّبات خصوصا..

أمّا على المستوى الرّسمي فقد انخرطت الدّاخليّة الفرنسيّة في موجة ممنهجة من الاقتحام والإغلاق لبيوت الله ومن الاستهداف والتّضييق المجّاني على الجمعيّات الإسلاميّة ومن الإيقاف والطّرد التعسّفي لعشرات الأيمّة والشخصيّات الإسلاميّة..ورغم أنّ القوانين الفرنسيّة تجرّم مجرّد التّشكيك في عدد ضحايا المحرقة اليهوديّة المزعومة (الهولوكوست) ،ورغم أنّ المحكمة الأوروبيّة قضت بأنّ نشر الرّسوم المسيئة (غير مندرج ضمن حريّة التّعبير) ،إلاّ أنّ الرّئيس الفرنسي (ماكرون) المأزوم سياسيّا قد تمادى في غيّه وتحدّيه لمواطنيه المسلمين - فضلا عن المهاجرين - إذ اعتبر هذه الحملة السّوقيّة الصّفيقة على سيّد المرسلين مندرجة في إطار حريّة التّعبير والصّحافة والحقّ في التّجديف ،كما تنصّل من مسؤوليّته الرئاسيّة عنها (ليس من شأن رئيس الجمهوريّة على الإطلاق الحكم على الاختيارات التحريريّة لصحفيّ أو غرفة أخبار أو أيّ شخص) متعلّلا باحترام الدّولة لحريّة التّعبير وحريّة الصّحافة والحقّ في التّجديف المكفول دستوريّا..أمّا عن المدرّس (باتي) فقد عدّه ماكرون (رمزا لحريّة التعبير) وخصّه بمراسم تكريم وطنيّة وبحفل تأبين رسمي في جامعة (السّوربون)..وبصرف النّظر عن ماضي فرنسا الاستعماريّة الغارق في الجرائم والمذابح وحاضرها الامبرياليّ المخزي المشين اللذين لا يؤهّلانها بأيّ حال من الأحوال للعب دور المدافع عن الحريّات والمكافح للإرهاب ،بصرف النّظر عن كلّ هذا فسنحاول فيما يلي أن نفهم هذه الحالة المتقدّمة من الإسلاموفوبيا وهذا الاستهداف الممنهج للرّسول الأكرم وأن نقرأ حادثة الضّاحية الباريسيّة قراءة مستنيرة تنزّلها في سياقها السياسيّ المأزوم في علاقته بالجمهوريّة الفرنسيّة وبمستقبل رئيسها الانتخابيّ..

محمّد صلّى الله عليه وسلّم مفرد في صيغة الجمع

إنّ التطاول على سيّدنا محمّد عليه الصّلاة والسّلام ليس بدعة ولا سابقة، فقد انطلق ذلك في حياته وتواصل بعد وفاته إلى يوم النّاس هذا، تخبو ناره حينًا وتستعر أحيانًا ولكن لا تبرد ولا تنطفئ، وقد اتّخذ أشكالاً أكثر جرأة ووقاحة واستهتارًا من تلك الرّسوم ..وإنّ أي محاولة لفهم هذا السّلوك المَرَضي العدواني تجاه أشرف المرسلين لا بدّ أن تكون عبر تنزيله في إطاره النّفسي وسياقه السّياسي:

- فعلى المستوى النّفسي البسيكولوجي فإنّ محمّدًا صلّى الله عليه وسلّم هو المحرار والمؤشّر الذي يُقاس به مدى تمسّك المسلمين بدينهم وهويّتهم ،فهو يختزل الأمّة في ذاته ويَصهَرُها في شخصه، وإنّ الذين تعمّدوا الإساءة إليه قد بحثوا فيه عن شخص يحقّقون من خلاله إهانة الأمّة الإسلاميّة بأكملها بشكل غاية في الإيلام والإذلال والتحدّي..وقد أصابوا: فمحمّد سُويداء قلب الأمّة وبُؤبُؤ عينها وفلذة كبدها ،والحمد لله أنّ هذه الأمّة لم تخذل حبيبها المصطفى وبرهنت فعلاً عن أنّه يسري في دمها ويسكن عظامها ويخالط نخاعها الشّوكي ويتربّع ملكًا مُتوّجًا على عرش وجدانها بجميع أجناسها وأعراقها وطوائفها وشرائحها وطبقاتها..فمحمّد بامتياز نقطة التقاطع وكلمة السّر التي ينضوي تحت رايتها الجميع، إنّه باختصار مفرد في صيغة الجمع..لذلك وإبّان أزمة الرّسوم كنت تشتمّ حيثما وليّت رائحة التّبرّم والامتعاض والاشمئزاز والقرف والغليان الذي ينذر بالانفجار والشعور العميق بالانكسار والإهانة ولا غرابة في ذلك: فمحمّد يتجاوز في المخيال الجمعي للمسلمين الجانب العقائدي المجرّد، فهو يمثّل عِرض الأمّة وشرفها وعزّتها وكرامتها وسُؤددها ورجولتها وإنسانيّتها..محمّد حياة الأمّة والنّسغ الذي يغذّي نسيجها، محمّد هويّة وانتساب وحالة مدنيّة ألسنا نقول (أمّة محمّد)..؟؟ وإنّ المسلمين الذين اشتعلت تحت أقدامهم شوارع أغلب مدن العالم الإسلامي لم يكونوا في حقيقة الأمر يدافعون عن النّبي الكريم بقدر ما كانوا يثأرون لكرامتهم المهدورة وعرضهم المهتوك وشرفهم المدنّس مُجسّدًا في رسولهم الكريم عليه الصّلاة والسّلام:

- ففي حقيقة الأمر ليس في تلك الرّسوم إهانة لنبيّ الإسلام بقدر ما فيها امتهان للمسلمين واستخفاف بهم كأتباع مهووسين بحبّ هذا النّبي..فأنّى لخطوط مبهمة أو لرسّام مغمور أو لصحيفة صفراء مأجورة أن تنال من خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين..؟؟ فمحمّد أعظم من أن تطاله يدُ السّوء أو لسانه، وأجلّ من أن يكون في موقف دفاع أو أن يحتاج إلى من يُدافع عنه فقد تكفّل له بذلك الله تعالى ونعم الوكيل (إنّا كفيناك المستهزئين)..

خاتم الأنبياء والمرسلين، دينه رسالة عالميّة انبعاثه من جديد يهدّد هيمنة المستعمرين:

فيما يتعلّق بالسياق السّياسي، فمحمّد عليه الصّلاة والسّلام كان ومازال وسيظلّ محور صراع التّحالف المسيحي اليهودي ضدّ الإسلام: فالإسلام إن كان رُفض يومًا أو عُودِيَ أو حُورِب أو حُرِّف فلأنّه بيان محمّدي لدنيّ معصوم، لشرع الله ليس فيه ثغرة ولا منفذ يتسلّل عبره هوى الإنسان ونزواته الشّخصيّة ومصالحه الدّنيويّة..فالقناة الشّرعيّة الوحيدة التي ارتضاها الله تعالى لتمرير رحمته إلى العالمين هي محمّد (وما آتاكم الرّسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا). والجهة الوحيدة المخوّلة شرعًا بتوضيح وبيان القرآن الكريم وترجمة أحكامه عمليًّا على أرض الواقع هي محمّد (وأنزلنا إليك الذّكر لتبيّن للنّاس ما نُزّل إليهم). فالغرب بوجهه الرّأسمالي البراغماتي النّفعي ليس له مُشكلة مع أيّ دين أو مذهب ما لم تمثّل خطرًا على مصالحه، بل قد ينتعش في ظلّها وتوفّر له ظروفًا مُلائمة لنهب خيرات الشّعوب الواقعة تحت تخدير الهرطقات والبِدع والتّحكم في مصائرها..أمّا الدّين الوحيد الذي يمثل مشكلة حقيقيّة للغرب الاستعماري الرّأسمالي فهو الإسلام الذي استحال على الغرب تطويعه أو توظيفه أو استغلاله، لأنّه الوحي من ربّ العالمين، والغرب يبحث عن الميوعة والغموض والضّبابيّة التي تفتح أمامه أبواب المناورة والاحتواء على مصراعيها.. فمشكلة الغرب ليست مع الإسلام باعتباره دينا من الأديان وإنّما مع محمّد صلّى الله عليه وسلّم والإسلام الذي جاء به إذ هو دين صاغ أمّة لم يستطع المستعمر مسخها وها هي بعد طول استعمار تثور عليه وتتفلّت من قبضته لتهدّد هيمنته العالميّة. إنّها تسعى إلى التوحّد من جديد وراء قائد يخلف محمّدًا صلّى الله عليه وسلّم لتستعيد دورها في الموقف الدّولي. وهو ما أفزع فرنسا والغرب عموما.

التّوظيف السياسيّ

على أنّ مسألة الرّسوم المسيئة لا تخلو أيضا من جانب التّوظيف السّياسي: فمن الواضح أنّها كانت منذ انطلاقها سنة 2005 مفتعلة وراءها أطراف تمسك بخيوطها وتنفخ في كيرها لتحريك الشّعوب الإسلاميّة بالجملة واستدراجهم نحو أعمال من شأنها أن تُستغلّ سياسيًّا..والسّؤال الذي تطرحه حادثة الحال هو:ما الذي دفع بأزمة الرّسوم المسيئة للرّسول الأكرم لأن تطفو مجدّدا على ساحة الأحداث السياسيّة الفرنسيّة في هذه الظرفيّة السياسيّة بالذّات..؟؟

إنّ الغرب الاستعماري الذي ينوء تحت وقع جرائمه ضدّ الإنسانيّة يعيش اليوم هاجسين: هاجس سقوط مبدئه وهاجس عودة الإسلام لقيادة البشريّة، ممّا جعله يمرّ بحالة متقدّمة من (الإسلاموفوبيا) مفادها أنّ الإسلام السياسي قادرٌ اليوم إن لم يتداركه الغرب على (تأسيس دولة من إسبانيا إلى ماليزيا) - كما قال بوش الإبن وقبله بوتن - يمكن لها أن تمثّل خطرًا فعليًّا على حضارة الغرب وقيمه ومُثُله ورخائه الاقتصادي بل على وجوده أصلاً.. هذه الفوبيا الأوروبيّة تتأكّد مع الواقع الفرنسيّ المأزوم اجتماعيّا وسياسيّا :فالمجتمع الفرنسيّ يشكو (غزوا إسلاميّا) يوشك أن يؤثّر بالنّسخ على تركيبته ،فمن جملة 15 مليون مسلم بالقارّة العجوز تُؤوي فرنسا وحدها قرابة الخمسة ملايين مسلم ،وهم في غالبيّتهم مواطنون فرنسيّون تجنيسا أو من أصول فرنسيّة بحتة..هذا الغزو تجاوز النّاحية البشريّة الكميّة ليطال النّاحية المبدئيّة بحيث أنّ مسلميّ فرنسا معظمهم إسلاميّون أي يعتنقون الإسلام السياسيّ ويطالبون بتطبيق الإسلام ،وقد سمح لهم مناخ الحريّة والديمقراطيّة بالنّمو والاستقطاب داخليّا وخارجيّا ودونك الصّفعة التي تلقّاها ماكرون مؤخّرا من الرّهينة المحرّرة من مالي (مريم بيترونين) ممّا دقّ ناقوس الخطر في قصر الإيليزي..أمّا على مستوى منظومة الحكم فإنّ تداعيّات الواقع الاجتماعيّ الآنف وتخبّط المنظومة الدّيمقراطيّة واتّضاح عجزها وبطلانها وإفلاسها قد حطّت مجتمعة بكلكلها على الجمهوريّة الفرنسيّة ممّا جعلها تمرّ بأزمة ثقة حادّة في مبادئها مافتئت تتعمّق يوما بعد يوم لاسيّما وهي تُغزى في عقر دارها بالأفكار الإسلاميّة المطالبة بتطبيق الشّرع وإقامة الخلافة..وقد ترجم الرّئيس ماكرون هذا الخوف الممزوج باليأس في احتفاليّة فرنسا بمرور قرن ونصف على إرساء الجمهوريّة بقوله (إنّ الجمهوريّة والديمقراطيّة في خطر حاليًا وإذنًا لن نترك مجموعة من النّاس يفرضون علينا قوانينهم) ،وقد أكّد ذلك الإحساس في تأبينه للمدرّس بقوله (إنّ صامويل باتي قُتل بيد جبناء لأنّه كان يجسّد قيم العلمانيّة والدّيمقراطية في الجمهوريّة الفرنسيّة والذين قتلوه يهدفون إلى الاستحواذ على مستقبلنا ويعرفون أنّهم لن يحصلوا على مرادهم بوجود أبطال مثله)..كما توعّد ماكرون بشنّ (معركة ضدّ أعداء الجمهوريّة) في رسالة عنصريّة ترجمها وزيره للدّاخليّة بقوله (لن ندع أعداء الجمهوريّة يرتاحون دقيقة واحدة)..

مناورة انتخابيّة

أمّا على مستوى طموحات الرّئيس ماكرون الانتخابيّة فمن الواضح أنّ حظوظه في النّجاح باتت شبه معدومة بعد موقفه المتشنّج من تحرّكات السّترات الصّفراء الأخيرة :فردّة فعله القمعيّة الجديرة بجمهوريّة موز إفريقيّة وحالة الإسلاموفوبيا والتوجّس المرضي من الأجانب عموما جعلت من مخزون ماكرون الانتخابيّ يتقلّص ويحوّل وجهته بالغريزة إلى منافسته وغريمته (مارين لوبان) رئيسة الجبهة الوطنيّة اليمينيّة..لذلك لم يجد ماكرون بدا من القيام بمناورة سياسيّة تعيد خلط الأوراق الانتخابيّة لصالحه :فالأحداث الأخيرة تفسّر بأنّها حركة يائسة من الرّئيس الفرنسيّ لمغازلة الأصوات اليمينيّة عساه يستعيد حظوظه في الانتخابات المقبلة التي أضحت على الأبواب (أقلّ من سنة).. كلّ هذه المعطيات تجعلنا نجزم أنّ عمليّة الضّاحية الباريسيّة مفتعلة ومخابراتيّة بامتياز لاسيّما وأنّها تحمل بصمات (المطبخ المخابراتيّ الفرنسيّ) التي اكتوت بنارها السّاحة السياسيّة التونسيّة بعد الثّورة ،ودونك إعدام المنفّذ المفترض على شاكلة إرهابيّي تونس في إجراء مقصود لتصفية شهود وإتلاف أدلّة..

مع الحديث الشريف

قاضي الخصومات

روى أبو داوود في سننه قال:

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ قَالَ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ حَنَشٍ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَام قَالَ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُرْسِلُنِي وَأَنَا حَدِيثُ السِّنِّ وَلَا عِلْمَ لِي بِالْقَضَاءِ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ وَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِيَنَّ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخَرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ قَالَ فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا أَوْ مَا شَكَكْتُ فِي قَضَاءٍ بَعْدُ.

الإخوة الكرام:

كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتولى القضاء بين الناس فيما يحصل من خصومات بينهم كما كان يكلف غيره من المسلمين القضاء نيابة عنه... وها هو في هذ الحديث يكلف علياً بقضاء اليمن... ويعلمه فيعلمنا معه كيف يكون القضاء في الخصومات بين الناس... حيث قال لعلي: «فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِيَنَّ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخَرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ» ومنه نتعلم:

1ـ أن في قضاء الخصومات لا بد من مدعي ومدعى عليه، وهذان هما الخصمان في القضية... وبدون المدعي لا تقوم قضية.

2ـ لا قضاء إلا في مجلس قضاء: فجلوس الخصمين بين يدي القاضي شرط في صحة القضاء وشرط في قبول البينات من قبل المتخاصمين... والا فلا عبرة بقضاء لا يجتمع فيه الخصمان أمام القاضي ويدلي كل بحجته في نفس المجلس ومن ثم يحكم القاضي بينهما.

3ـ أن حجة المدعي هي البينة التي تؤكد دعواه... وهذه قد تكون وثيقة مكتوبة وشهود على صحتها، أو شهود على الواقعة محل الخصومة إذا لم يكن معه وثيقة مكتوبة ودليلها قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}.

4ـ أن حجة المدعى عليه في رد الدعوى هي اليمين: وذلك حين لا يكون لدى المدعي ما يثبت دعواه، فحينها يطلب القاضي من المدعى عليه أن يحلف يمينا بأن الدعوى المرفوعة ضده كاذبة. وهذا ما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه الترمذي عن وَائِل بْن حُجْر عَنْ أبيه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي فَقَالَ الْكِنْدِيُّ هِيَ أَرْضِي وَفِي يَدِي لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَضْرَمِيِّ أَلَكَ بَيِّنَةٌ قَالَ لَا قَالَ فَلَكَ يَمِينُهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ قَالَ لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ قَالَ فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ لِيَحْلِفَ لَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَدْبَرَ لَئِنْ حَلَفَ عَلَى مَالِكَ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا لَيَلْقَيَنَّ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ.

5ـ أما كيف تتشكل المحكمة في الإسلام وفي دولة الخلافة القادمة قريباً بإذن الله فستكون كما يلي وفق ما تبناه حزب التحرير في دستوره:

6ـ لا يجوز أن تتألف المحكمة إلا من قاض واحد له صلاحية الفصل في القضاء... لكن يجوز أن يكون معه قاض أو أكثر لهم صلاحية المشاورة وإعطاء الرأي ورأيهم غير ملزم للقاض المكلف بالحكم في القضية... ودليلها فعل الرسول صلى الله عليه وسلم حيث لم يجعل للقضية الواحدة أكثر من قاض واحد...

7ـ يجوز تعيين أكثر من قاض في البلد الواحد وأن يعملوا في مكان واحد ، ولهم صلاحية القضاء في جميع أنواع القضايا، لكن يكون عملهم في محاكم منفصلة، فلكل محكمة قاض واحد له صلاحية الفصل في القضية الواحدة... كما يجوز أن يعين القاضي قاضياً في قضايا معينة ويمنع من غيرها أي يخصص في قضايا معينة دون غيرها ، ذلك أن القضاء هو استنابة من الخليفة وهو كالوكالة سواء بسواء من غير فرق بينهما إذ هي من الوكالة، والوكالة يجوز أن تكون عامة... كما يجوز أن تكون خاصة. وعليه فيجوز أن يعين القاضي في قضايا معينة، ويعين غيره في قضايا غيرها وفيما عين له هو ولو في مكان واحد، والمهم أن لا يحكم في المحكمة الواحدة سوى قاض واحد... فالرسول صلى الله عليه وسلم قد أناب عنه في القضاء في قضية واحدة كما حصل في إنابته لعمرو بن العاص، وأناب عنه في القضاء في جميع القضايا في ولاية من الولايات فقد أناب علي بن أبي طالب رضي الله عنه على قضاء اليمن، ما يدل على جواز تخصيص القضاء وجواز تعميم.

8ـ وعليه فإنه يجوز أن تتعدد درجات المحاكم تبعاً لتخصص القضاة في أنواع القضايا المختلفة... وقد كان هذا التنظيم موجوداً عن المسلمين في العصور الأولى، يقول الماوردي في الأحكام السلطانية: «قال أبو عبد الله الزبيري: لم تزل الأمراء عندنا بالبصرة برهة من الدهر يستقضون قاضياً على المسجد الجامع، يسمونه قاضي المسجد، يحكم في مائتي درهم وعشرين ديناراً فما دونه. ويفرض النفقات، ولا يتعدى موضعه وما قدر له ..

9ـ القضاء في الإسلام من حيث الحكم في القضية درجة واحدة فلا يوجد في الإسلام ومن ثم لا يوجد في دولة الخلافة محاكم استئناف ولا محاكم تمييز، فإذا نطق القاضي بالحكم فحكمه نافذ ولا ينقضه حكم قاض آخر فالقاعدة الشرعية أن (الاجتهاد لا ينقض بمثله)... لذا فلا يصح وجود محاكم تنقض أحكام محاكم أخرى.

إلا أن هناك حالات معينة ينقض فيها حكم القاضي وهي:

1ـ إذا حكم بأحكام كفر لقوله صلى الله عليه وسلم: « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد «

2ـ إذا حكم بحكم يخالف نصاً قطعياً من الكتاب او السنة أو إجماع الصحابة ، لما روى أبو داوود عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا زَنَى بِامْرَأَةٍ فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجُلِدَ الْحَدَّ ثُمَّ أُخْبِرَ أَنَّهُ مُحْصَنٌ فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ

3ـ إذا حكم حكماً مخالفاً لحقيقة الواقع كأن حكم على شخص بالقصاص على أنه قاتل ثم ظهر القاتل الحقيقي... روى عبد الرزاق في مصنفه عن أبي حرب بن الاسود الديلي عن أبيه قال: رفع الى عمر امرأة ولدت لستة أشهر، فأراد عمر أن يرجمها، فجاءت أختها إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقالت: إن عمر يرجم أختي، فأنشدك الله إن كنت تعلم أن لها عذرا لما أخبرتني به، فقال علي: إن لها عذرا، فكبرت تكبيرة سمعها عمر من عنده، فانطلقت إلى عمر، فقالت: إن عليا زعم أنلأختي عذرا، فأرسل عمر إلى علي، ما عذرها ؟ قال: إن الله عزوجل يقول: * (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) *، وقال: * (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) *، فالحمل ستة أشهر، والفصل أربعة وعشرون شهرا، قال: فخلى عمر سبيلها.

في هذه الحالات وأمثالها ينقض حكم القاضي.

وصاحب صلاحية نقض الحكم في مثل هذه الحالات هو قاضي المظالم.

واخيراً: يحسن أن يوعظ المتخاصمان قبل وبعد القضاء لما رواه مسلم في صحيحه عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ.

اقرأ في هذا الكتاب:

هذا مشروع دستور لدولة الخلافة، نضعه بين أيدي المسلمين - وهم يعملون لإقامة دولة الخلافة، وإعادة الحكم بما أنزل الله - ليتصوروا واقع الدولة الإسلامية، وشكلها وأنظمتها، وما ستقوم بتطبيقه من أنظمة الإسلام وأحكامه.

وهذا الدستور هو دستور إسلامي، منبثق من العقيدة الإسلامية، ومأخوذ من الأحكام الشرعية، بناء على قوة الدليل.

وقد اعتُمِدَ في أخذه على كتاب الله، وسنة رسوله، وما أرشدا إليه من إجماع الصحابة والقياس.

وهو دستور إسلامي ليس غير، وليس فيه شيء غير إسلامي، وهو دستور ليس مختصاً بقطر معين، أو بلد معين، بل هو لدولة الخلافة في العالم الإسلامي، بل في العالم أجمع، باعتبار أن دولة الخلافة ستحمل الإسلام رسالة نور وهداية إلى العالم أجمع، وتعمل على رعاية شؤونه، وضمه إلى كنفها، وتطبيق أحكام الإسلام

اقرأ في هذا الكتاب:

الشخصية في كل إنسان تتألف من عقليته ونفسيته، ولا دخل لشكله ولا جسمه ولا هندامه ولا غير ذلك، فكلها قشور. ومن السطحية أن يظن أحد أنها عامل من عوامل الشخصية أو تؤثر في الشخصية. ذلك أن الإنسان يتميز بعقله، وسلوكه هو الذي يدل على ارتفاعه أو انخفاضه. وبما أن سلوك الإنسان في الحياة إنما هو بحسب مفاهيمه، فيكون سلوكه مرتبطاً بمفاهيمه ارتباطاً حتمياً لا ينفصل عنها. والسلوك هو أعمال الإنسان التي يقوم بها لإشباع غرائزه أو حاجاته العضوية، فهو سائر بحسب الميول الموجودة عنده للاشباع سيراً حتمياً. وعلى ذلك تكون مفاهيمه وميوله هي قوام شخصيته. أما ما هي هذه المفاهيم ومِمَ تتكون وما هي نتائجها؟ وما هي هذه الميول، وما الذي يحدثها، وما هو أثرها؟ فذلك يحتاج إلى بيان...

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

imprimerie
STAG